النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⵜⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏⵜ

< العدد: 532

من 30 نونبر إلى 6 دجنبر 2023 - الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس

< المدير المسؤول : جمال براجع

< مدير النشر: الحسين بوسحابي

< رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري

فقيد النهج الديمقراطي

قانون المالية لسنة 2024: المزيد من تفقير الأجراء وتجويع الجماهير

كلمة العدد

كل الجماهير الشعبية مطالبة بالمزيد من النضال لمنع القطاع الخاص من ابتلاع القطاع العام

تتسع رقعة الاحتجاج في المغرب ويتصاعد الغضب الشعبي وتتنوع المطالب؛ وأصبحت الفئات الشعبية أكثر استعدادا للتضحية والنضال. ويأتي هذا الانخراط الواسع في المعارك والاحتجاجات نتيجة توالي السياسات المخزنية المعادية للمصالح الشعبية والمملاة من طرف الدوائر الامبريالية ومؤسساتها كالمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومن أجل تحقيق الاستجابة لجشع رأس المال المحلي والأجنبي تعمل الكتلة الطبقية السائدة على:

- تحكم المافيا المخزنية في القرار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وتوظيف جهاز الدولة لخدمة مصالح الرأسمالية ووكلائها بالداخل، وسن قوانين تراجعية في مختلف الميادين لضرب المكتسبات الاجتماعية والسياسية والمدنية؛
- تفكيك القطاع العام والخدمات الاجتماعية العمومية والوظيفة العمومية عن طريق الخوصصة والجهوية، ودعم وتشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام وعلى حساب حقوق العاملات والعمال والكادحات والكادحين؛
- توسيع قاعدة النظام باعتماد سياسة الريع والفساد والجهوية؛
- الرفع من أعداد وميزانيات الأجهزة القمعية واعتماد القمع والمحاكمات كرد على المطالب والاحتجاجات الشعبية؛
- الحصار والتضييق على التنظيمات المناضلة وعلى رأسها حزب النهج الديمقراطي العمالي، وخنق الحريات العامة وحقوق الانسان لإضعاف الاحتجاجات والنضالات الشعبية والعمالية.

إن الخيط الناظم لكل سياسات ومخططات وبرامج النظام المخزني هو تفكيك القطاع العام ودعم القطاع الخاص بالاعتماد على الاستبداد والريع والفساد والتضليل. ويناور النظام من أجل فرض سياساته بمختلف السبل وفي مختلف الميادين تحت عناوين كثيرة، ومنها المناظرات والمواثيق والمخططات والبرامج الاستعجالية والقوانين-إطار؛ إنه مخطط عام وشامل يعمل على تنفيذه بتدرج وبإيقاعات مختلفة حسب المجالات. واعتبارا للاشعبية هذا المخطط وتناقضه مع آمال وطموحات الشعب المغربي، فإن النظام لا يتورع عن سلك أي سبيل لفرضه ضدا على مصالح وإرادة الجماهير الشعبية.

إن مجابهة هذا المخطط المخزني تتطلب فهم واستيعاب واستحضار كل أبعاده وكل ميادين تطبيقه وإيقاعات تنفيذه ومدى تحققه؛ وهي عملية ليست بالبسيطة أو السهلة، وتتطلب مجهودات جماعية جبارة؛ فحتى في قطاع واحد يصعب تتبع سياسة المخزن لأنها متفرقة على عدد هائل من النصوص القانونية والبرامج متقاربة أو متباعدة في الزمن؛ إن عدم استيعاب هذا المخطط المخزني في شموليته يسقط النضالات والاحتجاجات الشعبية والعمالية في التشتت وضعف النتائج.

أبانت المعارك التي تخوضها عدة قطاعات عن طاقات نضالية كبيرة واستعدادات عالية للضحية دفاعا عن ملفات مطلبية شعبية مشروعة، أبرزها ما يعرفه قطاع التعليم من معارك بطولية حققت تعاطفا شعبيا عارما؛ إن الشغيلة التعليمية تناضل من أجل نظام أساسي يستجيب لمطالبها وسحب النظام الأساسي الحالي، ومن أجل تحسين أوضاعها وزيادة الأجور، وهي تناضل في نفس الوقت من أجل الكرامة والوظيفة العمومية والتعليم العمومي. وقد انخرط في هذه المعركة التلاميذ وأمهات وأباء التلاميذ تضامنا مع المدرسات والمدرسين ودفاعا عن التعليم العمومي وعن الحق في التعليم؛ ورغم كل هذا الاعتراف الشعبي بمشروعية مطالب نساء ورجال لا زال مسؤولو الدولة المخزنية يناورون ويتلاعبون بالمفاهيم لتبرير عدم الاستجابة للمطالب التعليمية المشروعة مع متابعة سياسة القمع والمحاكمات والتضييق والتضليل والحوار المغشوش.

إن معركة التعليم ليست فقط معركة النظام الأساسي، بل هي معركة التعليم العمومي والوظيفة العمومي ومعركة الخدمات الاجتماعية العمومية والقطاع العام؛ وعليه فكل المعنيين بهذه المجالات مطالبون بالانخراط في النضال وتوحيده لتغيير موازين القوى وفرض الاستجابة للملفات المطلبية المشروعة؛ لذلك لا يمكن القبول بأي نظام أساسي لا يدمج بشكل كامل الأساتذة والأطر الذين فرض عليهم التعاقد في الوظيفة العمومية لأنه سيشكل ضربة قاضية للوظيفة العمومية بشكل عام والتعليم بشكل خاص وترسيم للهشاشة داخل القطاع.

إن الدفاع عن الحقوق والمكتسبات الاجتماعية يفرض على كل المعنيين بذلك خوض النضال ضد المشاريع المخزنية لتفكيك القطاع العام ودعم القطاع الخاص؛ فكل عملية تفكيك لقطاع عمومي تعتبر إضعافا للمعركة الشاملة مع الخوصصة وتخليا عن حق من الحقوق الاجتماعية؛ وتعتبر أيضا إضعافا لميزان القوى لصالح الكتلة الطبقية السائدة؛ ولعل استحضار كيف فككت الدولة بعض القطاعات كالماء والكهرباء والتكوين المهني والاتصالات والصحة والتعليم العالي... يعطينا فكرة واضحة على ما تريد فعله بكل الخدمات الاجتماعية العمومية وبالقطاع العام.

إن وحدة النضال والتضامن داخل نفس القطاع وبين القطاعات عوامل أساسية لإنجاح النضالات والاحتجاجات الشعبية والعمالية.

ضيف العدد: **عبد الله لفناطسة**

إن شبكة "تقاطع"..تسجل بغضب تجاهل ميزانية 2024 لمطالب الطبقة العاملة وتراجع الحكومة حتى عن بعض التزاماتها السابقة سواء منها المتعلقة بإحداث مناصب شغل كافية أو الزيادة في الأجور وتحسين ظروف العمل...

حزب النهج يدين قمع المتضامنين/ات مع الشعب الفلسطيني 2

السياسات المخزنية في ظل الوضع الراهن والآفاق الممكنة 6

درس من الجرح الفلسطيني المفتوح 10

فلسطين: شعب يقاوم وأنظمة تساوم.. 16

السحب: Anté Prima

annahjad@gmail. com

www. annahjaddimocrati. org

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - الهاتف: 0668671174 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي
يدين قمع المتضامنين/ات مع الشعب الفلسطيني

أدان حزب النهج الديمقراطي العمالي القمع الذي تعرضت له الوقفة الاحتجاجية التي دعت لها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع أمام متجر "كارفور" بسلا مساء يومه السبت 25 نونبر 2023. وجاء في بيان صادر عل المكتب السياسي للحزب:

أقدمت أجهزة القمع المخزنية على قمع الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بسلا أمام متجر "كارفور" بسلا مساء يومه السبت 25 نونبر 2023 للاحتجاج على الدعم والخدمات التي تقدمها شركة "كارفور" لجيش الاحتلال الصهيوني الذي يمارس أبشع أشكال القتل والابادة الجماعية والتطهير العرقي في حق الشعب الفلسطيني. وقد أسفر هذا التدخل القمعي عن عدة إصابات في صفوف المناضلين/ات و اعتقال ثلاثة عشر منهم، حسب ما توصلنا به، من ضمنهم الرفيق عبد المجيد شهيبة عضو المكتب السياسي لحزبنا. ولا زال هؤلاء المعتقلون محتجزون في الدائرة الأمنية لغرابلية بسلا لحد الآن.

إن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي إذ يعبر عن تضامنه مع المناضلين المعتقلين فإنه:

-يدين بشدة قمع الوقفة الاحتجاجية السلمية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع والاعتقال التعسفي للمناضلين.

-يطالب بإطلاق سراحهم فورا والكف عن جميع أشكال القمع والحصار والتضييق في حق القوى المناضلة ومناضليها/تها

-يعتبر أن قمع هذه الوقفة الاحتجاجية و التضامنية مع الشعب الفلسطيني، وهو تجسيد عملي لمضامين اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتشجيع لهذا الكيان في الاستمرار في حربه الاجرامية على الشعب الفلسطيني.

-يؤكد على استمراره في النضال، إلى جانب كافة القوى المناضلة في الجبهة المغربية لدعم فلسطين و مناهضة التطبيع، لإسقاط سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني وإغلاق "مكتب الاتصال الاسرائيلي".

-يجدد تضامنه المطلق مع الشعب الفلسطيني في نضاله ومقاومته الوطنية الموحدة من أجل تقرير مصيره وعودة اللاجئين وبناء دولته الوطنية الديمقراطية على كافة فلسطين وعاصمتها القدس.

المكتب السياسي. 25نونبر 2023.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:
تقرير هيومن رايتس ووتش خطير ومنحاز للرواية الصهيونية يهدف لتبرير جرائمها

أدانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بشدة بالتقرير الصادر عن " منظمة هيومن رايتس ووتش" أمس والذي جاء تحت عنوان (نتائج بشأن انفجار "المستشفى الأهلي في 17 أكتوبر/ تشرين الأول)، وتبنيها لرواية الاحتلال، واصفةً هذا التقرير بالخطير والمنحاز بالكامل للرواية الصهيونية، والذي يهدف لتبرئة الكيان الصهيوني عن هذه المحرقة الكبيرة والفظيعة.

وأكدت الجبهة أن هذا التقرير ملئ بالأكاذيب والاستنتاجات الخاطئة المبني على معلومات صهيونية كاملة، فكيف خلصت هذه المنظمة إلى هذه النتيجة دون وجود لجان تحقيق على الأرض في الوقت الذي يحاصر فيه الاحتلال القطاع ولا يسمح بدخول أو خروج أي أحد؟، كما أنها في هذا التقرير تناقض نفسها حينما تقول أنها بحاجة إلى إجراء تحقيقات إضافية لتحديد من أطلق الذخيرة فكيف خلصت إلى النتيجة دون استكمال هذا التحقيق؟، وتواصل الكذب عندما تَدعيّ بعدم تعاون الجهات الرسمية في غزة في الوقت الذي أعلنت فيه الجهات الرسمية استعدادها للتعاون، كما لم تكشف هذه المنظمة عن الشهود الذي ذكرتهم في تقريرها، ما يشير إلى أن هذا التقرير هو مجرد مسرحية هزلية من إخراج هذه المؤسسة وإنتاج صهيوني بحت.

وشددت الجبهة أن هذا التقرير مُسيس بامتياز وجرت صياغته في مركز استخبارات وهدفه تمرير رؤية الاحتلال وتجميل وجهه القبيح أمام العالم أجمع الذي رأى مباشرةً وأمام شاشات التلفاز محرقة الاحتلال في المعمداني والتي استخدمت فيها أسلحة فتاكة أمريكية لها قوة تفجير تدميرية ليست موجودة لدى فصائل المقاومة وإنما لدى الاحتلال، مؤكدةً أن دعوة المؤسسة الدولية في تقريرها لفرض حظر للسلاح على غزة هو أمر خطير هدفه تشويه صورة المقاومة، ومساواة الضحية بالجلاد، ومحاولة تصوير ما يجري من عدوان صهيوني على شعبنا بأنه صراع بين طرفين، متناسيةً أن شعبنا الفلسطيني يرزح تحت الاحتلال ومن حقه وفقاً لقرارات الشرعية الدولية مقاومة الاحتلال بكل الأشكال وفي المقدمة منها المقاومة المسلحة.

واعتبرت الجبهة أن التقرير هو تسويق لروايات الاحتلال وتمهيد لمزيد من الجرائم بحق المشافي، خاصة وأن الاحتلال استغل الصمت الدولي والمواقف الدولية الضعيفة والمتواطئة على جريمة المشفى المعمداني في مواصلة جرائمه واستهدافه للمشافي القطاع كما حدث في مستشفيات (الشفاء، العودة، الرنتيسي، الأندونيسي) وغيرها من المراكز الطبية التي استُهدفت، أو قتل واعتقال عدد كبير من الأطباء.

ودعت الجبهة جماهير شعبنا وكل أنصار فلسطين حول العالم إلى عدم التعامل مع هذه المنظمة وعدم الوثوق في تقاريرها التي نرى أنها موجهة من قبل جهات استخباراتية معادية، مؤكدةً أن هذه المنظمة سقطت سقوطاً مدوياً إلى الأبد بسبب انحيازها الفاضح والكامل للاحتلال، وأثبتت أنها ليست مجرد شاهد زور بل ذراع دولي في خدمة رؤية الاحتلال.

وختمت الجبهة بيانها بالتأكيد على أن حقيقة ما يجري من جرائم إبادة بحق شعبنا الفلسطيني في القطاع اخترقت الجدار الصهيوني الصلب ووصلت إلى العالم، وخلقت تَحولّات غير مسبوقة في الرأي العام الدولي، وصورة الكيان الصهيوني وحقيقته الاجرامية والفاشية والعنصرية وصلت إلى الجميع رغم تكالب وتواطؤ وتساوق عدد كبير من المؤسسات والمنظمات الدولية.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

دائرة الإعلام المركزي

لا بديل عن المقاومة الشعبية

في مواجهة تعسفات إدارة شركة كوباك
المكتب النقابي يقرر الدخول في إضراب لا محدود عن الطعام

للمطالبة بوضع حد لطغيان إدارة التعاونية الفلاحية كوباك

المكتب النقابي لشغيلة وكالة التعاونية بالرباط – سلا يعلن الدخول في إضراب لامحدود عن الطعام ابتداء من يوم الإثنين 04 دجنبر 2023

انعقد هذا اليوم الإثنين 27 نونبر 2023، كما هو معلوم، الاجتماع الثاني للجنة الوطنية للبحث والمصالحة بمقر وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بالرباط قصد البث في الإجراءات التعسفية لإدارة التعاونية الفلاحية كوباك المنتجة لحليب جودة ومشتقاته بوكالة الرباط – سلا، والتي شرعت فيها مباشرة بعد تأسيس المكتب النقابي لشغيلة الوكالة وتقديم ملف مطلبي لإدارة التعاونية.

وبعد مجموع النضالات التي خاضتها الشغيلة بشكل متواصل منذ شهر ماي الماضي، وبعد كل المبادرات التي أظهرت للجميع مشروعية وقانونية مطالب العمال، وبعد انتهاج المكتب النقابي لكافة الإجراءات والمساطر وآليات الحوار القانونية، وبعد تدخل كافة الجهات الإدارية، الترابية والشغلية، المعنية بهذا الملف وتقديم عدة اقتراحات لإدارة التعاونية لبناء علاقات شغل سليمة تجاه أجراءها والتراجع عن إجراءاتها التعسفية، اللاإنسانية، التي لا يمكن تسويغها بأي مبرر قانوني من أي نوع كان، واقتراحها في هذا الإطار خلال اجتماع اللجنة الوطنية الأول بتاريخ 16 نونبر الجاري:

إعادة النظر في انتشار أجيرين معنيين بقرارات التنقيل واقتراح تنقيلهما مؤقتا إلى فرع التعاونية بالقنيطرة.

استئناف باقي الأجراء لعملهم.

وبالرغم مما جسده المكتب النقابي من مرونة وما أبداه من حسن نية طيلة الشهور الماضية، وبالرغم مما قام به ممثلو الوزارة وباقي القطاعات المعنية الأخرى من مجهودات وما قدموه من اقتراحات لإدارة التعاونية لإيجاد تسوية منصفة لهذا الملف؛ فوجئ الجميع اليوم برفض الممثل القانوني للتعاونية لكل الاقتراحات المذكورة والإعلان عن طرد إدارة التعاونية لكافة أعضاء المكتب النقابي رفقة باقي العمال المعتصمين.

بناء عليه، فإننا في المكتب النقابي لعمال وكالة الرباط – سلا للتعاونية الفلاحية كوباك نعلن ما يلي:

إدانتنا مجددا لكل الإجراءات التعسفية لإدارة التعاونية في حق أعضاء المكتب النقابي وباقي الأجراء.

استنكارنا الشديد لممارسات إدارة "التعاونية" التي لم تعد تتورع مطلقا في إعلان استعلائها أمام الجميع، بل احتقارها لمجهودات كافة الجهات الإدارية الرسمية المسؤولة واستخفافها بقانون الشغل وبجميع الاقتراحات التي اجمعت عليها اللجنة الوطنية، واصرارها على محاربتها المكشوفة للعمل النقابي المضمون بموجب التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية.

اعلاننا مجددا على تشبتنا بكافة مطالبنا المشروعة وعن مواصلتنا لبرنامجنا النضالي وتصعيده من خلال:

الدخول في إضراب لا محدود عن الطعام ابتداء من يوم الاثنين القادم 04 دجنبر

تنظيم ندوة صحافية نهاية الأسبوع بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط لتسليط الضوء على تطورات معركة العمال في مواجهة جبروت ادارة التعاونية، وعلى كافة الملفات السوداء للتعاونية، ولعرض البرنامج النضالي للمكتب النقابي بشكل مفصل.

اعطاء بعد وطني ودولي لهذه المعركة للحد من جبروت هذه المؤسسة وحمل ادارتها على ضمان الحقوق الشغلية واحترام الحريات النقابية.

وإننا إذ نخبر عموم الرأي العام وكافة الإطارات المناضلة بالتطورات الخطيرة لملفنا، وبما وصلت إليه إدارة هذه التعاونية من عدوانية فاضحة تجاه العمل النقابي وحقوق الأجراء، ندعو كافة المناضلات والمناضلين وعموم الإطارات الديمقراطية إلى مساندتنا في معركتنا العادلة ضد طغيان إدارة هذه "التعاونية" الذي لم تشهد بلادنا من مثيل لها على كل المستويات.

عاش التضامن العمالي

صامدون دفاعا عن حقوقنا ومطالبنا المشروعة مهما كلفنا ذلك من ثمن

الرباط في 27 نونبر 2023

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب
تحتج ضد التوظيفات المشبوهة

في سياق عام يتسم بتكثيف النظام المخزني لهجومه على القوت اليومي للجماهير الشعبية عبر الزيادات الصاروخية للمواد الأساسية والمحروقات والقضاء الكلي على الحق في الشغل والعيش الكريم، في إنسجام تام لحكومة أخنوش مع طبيعتها البورجوازية الهادفة إلى إستغلال الوضع الدولي. لمراكمة المزيد من الأرباح على حساب القدرة الشرائية للمواطنين وعلى حساب حقهم في الصحة والتعليم والتشغيل والسكن وغيرها من الحقوق التي تستمد عدالتها ومشروعيتها من الدستور الممنوح الذي يتبجحون به ومن المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

وأمام هذا الوضع المأزوم خاضت الجماهير الشعبية العديد من الأشكال الإحتجاجية السلمية والحضارية الرافضة لواقع التفقير الممنهج كان آخرها حراك الجديدة ضد الفساد والريع أمام صمت الجهات المسؤولة وعجزها عن تقديم أية إجابة (أزمة نهر أم الربيع. البنية التحتية بالمدينة المستشفيات والطرق والحدائق والشغل والسكن، والنظافة. المحطة الطرقية ،إحتلال الملك العمومي والبحري بمدخل مدينة الجديدة الشمالي)، وكذلك فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بدورها كانت حاضرة بتفجير عدة معارك دفاعا عن حقها في الشغل والتنظيم ومن ضمنها معركة الفرع المحلي ضد التوظيفات المشبوهة بالوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء وتطهير السائل الجديدة سيدي بنور والصفات المشبوهة بهذه المؤسسة ، التوظيفات بالمحطة الطرقية ،التوظيفات بالقطاعات الشبه العمومية عبر خلق جمعيات مقربة للمجلس البلدي .كذلك عزم المجلس على إجراء مباراة تشرف عليها المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير لمنح الشرعية

وبناء على ما سبق وإنطلاقا من قناعاتنا المبدئية، وفي ظل سياسة الهروب إلى الامام وعدم الاستجابة لحل الملف المعطلين رغم مرور أسبوعين من الاعتصام المفتوح أمام بلدية الجديدة. نعلن على نقل الاعتصام في قادم الأيام إلى عمالة الإقليم

عاشت نضالات الجمعية الوطنية.

عاشت نضالات الشعب المغرب

الجمعية الوطنية لحملة

الشهادات المعطلين

بالمغرب___ فرع الجديدة –

الجبهة المغربية لدعم فلسطين تدين قمع الوقفة الاحتجاجية ضد "كارفور" وتدعو لتخليد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

تواصل الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع مبادراتها النضالية المتنوعة مركزيا ومحليا، دعما للمقاومة الفلسطينية من منطلق أن التضامن الشعبي الواسع على صعيد منطقتنا وعلى صعيد عالمي يشكل دعامة وحاضنة أساسية لها وعاملا من عوامل نصرها.

1. في هذا الإطار تشيد السكرتارية بالنجاح الباهر الذي عرفتهما المسيرتان الشعبيتان بالدار البيضاء وطنجة يومه الأحد 26 نونبر 2023، حيث شارك في كل منهما عشرات الآلاف من المواطنين والمواطنات رفعوا شعارات مساندة للمقاومة ومنددة بدعم القوى الاستعمارية الكبرى بزعامة أمريكا وبتواطؤ المنتظم الدولي والأنظمة الرجعية العربية والإسلامية العميلة وخاصة المطبعة منها، مطالبة بوضع حد فوري للتطبيع وإغلاق مكتب الاتصال الصهيوني بالرباط ووقف العدوان على غزة بشكل نهائي...

2. كما تشيد بمختلف التظاهرات التي نظمتها فروع الجبهة أو مكوناتها في مناطق مختلفة نهاية هذا الأسبوع وتتوجه بتحايا التقديدد لكل من شارك في إنجازها.

3. ومن بين المبادرات النضالية الهامة تلك التي تم القيام بها على مستوى مدينة سلا والمتمثلة في وقفة احتجاجية أمام متجر كارفور يوم السبت 25 نونبر الجاري في إطار أسبوع الغضب والمقاطعة الذي أقرته الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع. وفور تسليم مدير المتجر رسالة في الموضوع والشروع في تنفيذ الوقفة تدخل عدد كبير من شتى أصناف قوات الأمن والقوات المساعدة بالزي الرسمي والمدني بعنف شديد، فكسروا مكبرات الصوت ومزقوا أعلام فلسطين وتم تعنيف عدد من المتظاهرين نساء ورجالا وخاصة محجوبة كريم مناضلة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وحركة بي دي إس المغرب، وتمادى القمع عندما لجأ لاعتقال 13 مناضلا وهم كل من خالد بن سكا، الطيب مضماض، عبد الإله بنعبد السلام، رضوان الرفاعي، عبد الواحد رشاد، عبد الإله الملوكي، عبد المجيد شهيبة، سفيان المنصوري، صلاح الدين الطيب، بدر الدين جبار، عمير المرزوقي، محمد سحنون، أنس البستاني؛ ليتم إطلاق سراحهم في منتصف الليل بضغط جماهيري كبير ظل مرابطا يحتج أمام الدائرة الأمنية الغرابلية بنفس المدينة.

لقد أصيبت قوات القمع بالسعار لأن السلطة المخزنية وأصحاب المصالح أدركوا أن معركة المقاطعة من شأنها أن تصيب في مقتل عائدات الرأسمال الكبير المتحالف مع الكيان الصهيوني وجيشه المحتل ومستوطنيه المجرمين.

وإذ تدين السكرتارية الوطنية هذا الاعتداء المخزني على تظاهرة سلمية معادية للصهاينة، وإذ تعبر عن تضامنها مع المتظاهرين/ات وكل من لحقه الأذى، فإنها تؤكد عزمها مواصلة معارك المقاطعة ضمن برنامجها المستقبلي لكل الشركات والمقاولات والمؤسسات والعلامات التجارية التي تتعامل مع الكيان الصهيوني مهما كلفها ذلك من ثمن.

4. تدعو فروع الجبهة ومكوناتها وجماهير شعبنا المغربي الأبي الذي جرب الاستعمار وواجهه بالسلاح إلى تخليد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وهو اليوم الوطني الاحتجاجي/ التضامني 13 وذلك يوم الأربعاء 29 نونبر 2023 بالتظاهرات المناسبة من مسيرات واعتصامات ووقفات؛ على أن يتم تنظيم وقفة مركزية بالرباط أمام مقر البرلمان في نفس اليوم على الساعة الخامسة مساء.

السكرتارية الوطنية

الاحد 26 نونبر 2023

حركة "BDS"المغرب تندد باعتقال ناشطين محتجين ضد كارفور والتطبيع

تتقدم حركة " بي دي اس" بالمغرب/ BDS MAROC

بأصدق التحيات إلى كل من يؤمن بقضية فلسطين ويعبر عن رفضه للتطبيع مع الكيان الصهيوني. شهدنا اليوم حدثا مأساويا مثيرا للقلق بمدينة سلا قرب العاصمة الرباط، حيث تم اعتقال 13 مشاركًا في وقفة احتجاجية أمام متجر كارفور.

تأتي هذه الوقفة ضمن فعاليات حملة المقاطعة التي تستنكر وتستهجن دور الشركات الداعمة للكيان الصهيوني.

اننا نؤكد ان الحق في التعبير بشكل عام بما فيه حق الاعلان عن الرفض للتطبيع والدعوة للمقاطعة هو حق دستوري وإنساني يجب احترامه وحمايته.

ما يثير القلق بشكل خاص هو التدخل العنيف من قبال السلطات خلال هذه الوقفة الاحتجاجية والذي أدى إلى جرح رفيقتنا محجوبة كريم والى اعتقال 13 محتجين بقي أغلبهم رهن الإعتقال في منتصف الليل.

للمزيد من الشفافية والعدالة، نطالب السلطات المغربية بتوفير المعلومات اللازمة حول أسباب اعتقال هؤلاء المواطنين الناشطين وضمان حقوقهم القانونية والإنسانية

كما ندعو أيضًا الجمعيات والهيئات الحقوقية إلى التدخل العاجل لضمان حماية حقوق المعتقلين وضمان حق الشعب المغربي في التعبير السلمي عن آرائه والمشاركة الفعالة في الدعوة للمقاطعة ووقف التطبيع.

ختاما نؤكد التزامنا الدائم بدعم القضية الفلسطينية ومناهضتنا الشديدة لأي تطبيع مع دولة الاحتلال الصهيوني. نحن على ثقة بأن العدالة والحق سينتصران في النهاية.

مع متمنياتنا لرفيقتنا محجوبة كريم باسترجاعها لصحّتها وعافيتها ولجميع الموقوفين حريتهم.

"معاناة امرأة"

قصة قصيرة بمناسبة الزيارة الثانية المقررة لمعتقل تزمامارت

نهلة موهاج

كانت صغيرة، والسماء زرقاء جميلة، تتخللها سحابات بيض، تقطعها أسراب الطيور التي ترقص هنا وهناك، تملأ الفضاء رقصات مبهرات، تزقزق تطرب الآذان ويخفق القلب معها فرحا! كانت تدرس، تغني، تضحك. تزوجت والفرحة لم تسعها؛ طيار ابن عمها، مهذب مثقف ودود، أبهرها بهدوئه وحنانه وعطائه، فقد كان يشتري لها الغالي والنفيس دون ان تطلب منه، ينهض في عمق الليل ليحنو على طفلته ويرضعها ببطئ كي لا يوقظها. وهذا فيض من غيض. عاشت النعيم الجلل في حياته، ليخطف من بين يديها على برهة دون أن تدري.

ففي أحد الأيام البئيسة ملأ المكان الضجيج، واللغو هنا وهناك؛ انقلاب على الملك، استهداف طيارين لطائرة الملك. فقد ودعها في السابعة صباحا كعادته واعدا إياها أنه سياتي مساء ليحملها رفقة طفلتيهما إلى حمام الحومة وان لا تكلف نفسها عناء الذهاب لوحدها. لم يكن يدري كم من العناء والمشقة التي ستحملها طيلة حياتها بدونه وانتشر خبر الإنقلاب كالنار على الهشيم، النار التي أتت على الأخضر واليابس فقد اعتقل جميع عناصر الجيش من عمارة سكناهم للتحقيق. واعتقل فمن اعتقلوا، فالقاضي والحاكم والجلاد واحد.

بقيت المرأة، الميتمة من أبيها وهي صغيرة في سنتها الرابعة، لتحمل مسؤولية أسرتها فهي ام لطفلتين وحامل ولم تتجاوز التامنة عشرة من عمرها، فعودها فتي وحملها ثقيل وتجربتها في الحياة ضئيلة إن لم نقل منعدمة، فقد فارقت الدراسة في مستوى الأولى إعدادي لتتزوج، فتلك سيرة الأسر حينئذ. غيب وتركها بلا ماوى سوى قليل من المال وسيارة باعتها خوردة بأبخس المال في غياب صاحبها، وكثيرا من الصور الفطوغرافية والطوابع البريدية وشواهد الكشفية والنجارة وشواهد التقدير العسكرية، والكثير من الذكريات التي ظلت تجمل بها صدرها الحزين على فراق زوجها الحبيب. لقد تاهت بالتفكير في هذه الدنيا البئيسة لولا انه تداركها برسالة منه، وهو بالسجن المركزي بالمدينة، أن تذهب للعيش مع أبيه إن طردها المخزن من العمارة المعهودة، وإن ولدت طفلا تسميه" عبد الحق" درك يا أبي فقد ولدت طفلة وكم اشتقت إليك ووعدتني الأماني أني يوما سأراك واقفا بجانبي بهامتك الجميلة، لكن لا مجال للأسى فلقياك بحول الله عند ملك مقتدر، فيطيب اللقى ويعم السلام.

فبعد عذابات المحاكمة ومحاولة رويته ولو من بعيد، غادرت تلك المدينة المفعمة بالحياة والفرص إلى حيث أمرها زوجها، إلى مسقط رأسها تحمل جبلا من الآلام والآمال. استقرت في بيت والد زوجها، وحين تضيق بها الحياة تذهب إلى بيت أمها التي أرشدتها منذ اليوم الأول أن ترتدي اللباس التقليدي المغربي، الجلابة واللثام، احتراما وبقاء على ذكرى زوجها. وتستمر الحياة وتأبى إلا أن تتم المشوار الذي بدأته مع زوجها في تربية بناتها وتعلمهم وتنهض بكل أمورهم وأن تنقذهم من براثين الضياع أو التخلف. وكابدت في ذلك ما يكابده الرجال الشداد، بعزمها وطموحها، بالإضافة إلى السند ألا متناهي من عائلتها. وحاولت تحسين حياتها ونالت شهادة تقدير في الكتابة على الآلة الكاتبة ووعدوها بالإنخراط في الوظيفة العمومية لكنهم تراجعوا عن ذلك بسبب قضية زوجها، وتستمر الحياة وتستمر بالسؤال عن مصير زوجها وتطرق كل الأبواب القريب والبعيد لكن دون أية جدوى، وتقف أمام جحافل الدراجات المرافقة لسيارة الملك بظرف تأمل ان يأخذه من يدها ويحن عليها وعلى بناتها لما ضمنته من عبارات، وترتجف يدها ويشير إليهم الملك بالتوقف وتأخذه منها لمرافقتها زوجة أخيها وتناوله إياه، لكن بقي دون جواب.

وتعاقبت الأيام والشهور والسنين وهي تحاول رفع المعاناة عن بناتها بما تستطيع وتستجمع من قوة، والبحث عن أخبار زوجها من جهة أخرى، فلم تتوانى يوم عن التفكير في مصيره وها قد قتلت الأم في أحد الأعياد بسببه عندما كانت قادمة من عند الجيران، ذهبت لتسمع الأخبار عله يفرج على ولدها، كما توفي الأب وقد فقد عينيه حزن عليه فقد كان ولدهما الوحيد. واستمرت طيلة عقود من الزمن تسال عن أخبار زوجها الذي اختطف بعد سنة من اعتقاله في ظروف مجهولة، وتحاول مرارا الذهاب إلى ذلك السجن المركزي وتطيل الجلوس والسؤال إلى أن خرج إليها مدير السجن ذات يوم، وقد رق قلبه لحالها قائلا لها أنه لا يخبر بشيء وألا تبقى تتحمل هذا العناء، فإن كان في عمره بقية فسوف يدق عليها الباب. لهذا عندما جاء منادي مرسول من صديق زوجها ورفيقه في المحنة، قال لها إني مرسول من صديق زوجك خرج على قيد الحياة، حسبته يتحدث عن زوجها فصعقت واستندت على الحائط بجانبها، وأخبرها أنه توفي منذ زمن بعيد وأن ظروف السجن كانت لاإنسانية وصعبة للغاية فقد كانوا مقطوعين عن العالم الخارجي، سنين وسنين كل يوم بمقدار ألف عام موضوعين هناك ليموتوا لكن شاءت الأقدار أن يروا النور بعدما كتب لهم عمر جديد، وضعت يدها على خدها وقالت رحمه الله أحتسبه عند الله من الشهداء. إنها المرأة المغربية شجرة يانعة مفعمة بالحب والحنان، عنوان الصبر والصمود والعطاء، إنها أمي حليمة بنت بوشتى زوجة الشهيد مهاج علال من ضحايا الإعتقال التعسفي والإختفاء القسري. اغتيل حيا عندما أودعوه باطلا سجن تازمامارت ثم اغتيل ميتا بدون قبر ولا شاهد.

الحراك التعليمي بالمغرب: معركة مشروعة دفاعا عن المدرسة العمومية وعن كرامة الشغيلة التعليمية

محمد لمرابط

"التعليم هو أقوى سلاح يمكن استخدامه لتغيير العالم "

نيلسون مانديلا

تشهد الساحة التعليمية منذ بداية الموسم الدراسي الحالي 2023/2024 معركة نضالية تخوضها بشكل موحد مختلف فئات الشغيلة التعليمية دفاعا عن كرامتها ورفضا للنظام الأساسي الجديد الذي أصدرته الوزارة الوصية على القطاع بسبب ما تضمنه هذا النظام من زحفٍ على مكتسبات تاريخية للشغيلة وهجوم ممنهج على ما تبقى من مقومات المدرسة العمومية.

1 – سياق المعركة: ما قبل إصدار النظام الأساسي الجديد.

– سياسيا: تعليم طبقي

يعيش قطاع التعليم بالمغرب بكافة مكوناته منذ سنوات أزمة خانقة تزداد حدتها سنة بعد أخرى تؤكدها جميع تقارير المنظمات والهيئات المهتمة سواء محلية او دولية، هذه الأزمة ما هي إلا نتيجة لمخططات واختيارات سياسية لنظام الحكم يتم تنزيلها وتطبيقها في المنظومة التعليمية عبر مسميات " الإصلاحات".

وباعتبار ما لقطاع التعليم من أهمية قصوى في تقدم الشعوب والأمم وتحررها أو العكس من ذلك بحسب السياسات التعليمية المتبعة في القطاع وباعتباره كذلك ميدانا للصراع الطبقي، فإنه يعرف هجوما ممنهجا من طرف النظام على كافة مكونات المدرسة العمومية من أجل الحفاظ على دورها في إعادة إنتاج نفس التفاوتات الطبقية في المجتمع وتكريس نفس علاقات الإنتاج داخله من خلال " الإصلاحات " المتعاقبة والمرتكزة على على تحويل خدمة التعليم إلى سلعة والمدرسة الى مقاولة والأستاذ/ة الى عامل/ة.

– حقوقيا واجتماعيا: فشل الدول في ضمان الحق في التعليم للجميع

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي نصّت عليها المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، باعتباره حقا شاملا وذو أبعاد متعددة يمَّكن الإنسان من تغيير مسار حياته والنهوض بها اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، ورغم أن الدولة المغربية صادقت على أغلب مواثيق وإعلانات المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالتعليم، فإن التزامها بها وترجمتها على أرض الواقع من خلال سياساتها لا يرقى إلى تطلعات فئات واسعة من الشعب المغربي.

إن الوضعية الحالية التي يعيشها قطاع التعليم عموما يمكن تفسيرها بتملص الدولة من إلتزاماتها إتجاه ضمان الحق في التعليم وذلك عبر مسلسل من البرامج والمخططات، والتي يكون دائما مصيرها الفشل.

ونورد هنا تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالحق في التعليم (2014)، حيث سجل كيف تنعكس خوصصة التعليم بشكل سلبي على الحق في التعليم، وأكد على مسؤولية الدولة في مواجهة نمو لوبيات القطاع الخاص من منظور الحق في التعليم وشدد على ضرورة الحفاظ على التعليم بوصفه منفعة عامة متاحة أمام الجميع لا يجب تحويلها إلى سلعة تجارية تخضع للعرض والطلب.

2 –النظام الأساسي الجديد: سنتين من المخاض والنتيجة صفرية.

بعد انتخابات 2021 وما افرزته من نتائج مخدومة بشتى الطرق غير الديموقراطية، تم بعدها تكليف عزيز اخنوش، أحد خدام النظام المخزن اقتصاديا سياسيا، برئاسة وتشكيل الحكومة الجديدة لتنفيذ التزاماتها إتجاه المؤسسات المالية من خلال ضرب القطاعات الإجتماعية في افق خوصصتها خاصة قطاعي التعليم والصحة.

على رأس وزارة التربية الوطنية تم وضع التقنوقراطي شكيب بن موسى خريج مدرسة البوليتيكنك ببارس والذي اشتغل سابقا وزيرا للداخلية وسفيرا للمغرب بباريس ورئيسا لما سمي اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، هذا التعيين أملته أكثر الهواجس الأمنية والضبط لتدبير القطاع وشغيلته أكثر من أي كفاءة أو علاقة للوزير الجديد بالقطاع وهو ما أكدته مجريات الواقع في ما بعد، بحيث ومع بدأ مباشرة مهامه على الوزارة الوصية عمد الوزير من خلال خرجاته الإعلامية إلى تقديم الخطوط العريضة لخطته الموعودة ل " إصلاح " التعليم مقدما فيها الإطار المرجعي المعتمد لذلك والذي ينطلق أساسا من " الخطة الاستراتيجية 2015 – 2030 " و" قانون الإطار 17-51 " وما سمي بالنموذج التنموي الجديد وهي جميعها منطلقات ذات مضمون نيولبيرالي تهدف إلى القطع مع الوظيفة والمدرسة العموميتين وفتح الباب أمام الرأسمال للإستثمار فيهما.

3 – في الإعداد للنظام الأساسي الجديد.

انطلق الحوار القطاعي بين الوزارة الوصية والنقابات الأكثر تمثيلية في قطاع التعليم خلص هذا الحوار في مرحلة أولى إلى توقيع اتفاق أولي بتاريخ 18يناير 2022 يتضمن أساسا حل ست ملفات تهم فئات مختلفة من الشغيلة لكن هذا الاتفاق بقي حبر على ورق ولم تفي الوزارة بتنفيذه.

ثم انطلقت الجولة الثانية من الحوار بتاريخ 16 مارس 2022، حول مضامين النظام الأساسي الجديد وقد عرفت هذه الجولة تباينا إلى حد التعارض في وجهات النظر بين ممثلي الوزارة والنقابات، وفي خضم هذه الاجتماعات واللقاءات، لا بد من الإشارة إلى الى مواقف الجامعة الوطنية للتعليم FNE التي كانت جد واضحة ورافضة لنظرة الوزارة المؤطِرة لمحاور النظام الأساسي والتي لا تخرج عن إطار تفكيك الوظيفة العمومية وإخضاع قطاع التعليم لمنطق السوق وسلطته.

و قد انتهت هذه اللقاءات في إطار اللجنة التقنية بتاريخ 25 شتنبر 2022 باختلافات كبيرة بين ممثلي النقابات والوزارة في إطار اللجنة التقنية، ليتم بعدها إحالة النقاش على اللجنة العليا التي ترأسها وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بتاريخ 29 شتنبر 2022، ورغم الرهان الذي كان على هذا اللقاء لحسم بعض القضايا لصالح طرح النقابات ،لكن الوزير بدوره تدرع بالكلفة المالية لتلبية المطالب المشروعة ودعا النقابات الى التوقيع على المحضر بدون شروط، لكن النقابات رفضت ذلك لأن العرض لا يلبي المطالب الجوهرية للشغيلة التعليمية وطالبت النقابات بضرورة الاستجابة للمطالب الحقيقية والتي تشكل الحد الادنى المتفق عليه في التنسيق النقابي.

واستمرت الاجتماعات مع الوزير خلال 27و28 أكتوبر و21 نونبر و02 دجنبر 2022، والتي خلالها ظل التباعد بين عروض الوزارة ومطالب النقابات هو السائد، وصولا إلى انقطاع التواصل مع الوزارة منذ 2 دجنبر 2022 نظرا لتشبث الوزير بعرضه وخاصة رفضه الحديث عن ملف المفروض عليهم التقاعد، والزيادة في الأجور، ومعالجة ملف المقصيين من خارج السلم بأثر رجعي إداري ومالي.

لتتم بعدها دعوة التنسيق النقابي الخماسي لاجتماع مع الوزير يوم الخميس 12 يناير 2023 قدم خلاله الوزير نفس العرض لجلسة 2 دجنبر 2022، وقد عبر ممثلو التنسيق في هذا الاجتماع عن رفضهم مرة أخرى لهذا العرض.

ثم بعدها دعت الوزارة الكتاب العامون للنقابات الخمس لتوقيع محضر اتفاق يوم 4يناير 2023، وهو المحضر الذي رفضت توقيعه الجامعة الوطنية للتعليم FNE لأنه لا يستجيب للحدود الدنيا من مطالب نساء ورجال التعليم بكل فئاتهم، لتنفرد الوزارة بعدها بإصدار النظام الأساسي الجديد مدبِجة فيه ما أرادت من بنود وفصول تراجعية حتى عن بنود نظام 2003 هادفة بذلك إلى تمريغ ما تبقى من كرامة الأستاذ/ة.

لتنطلق معه شرارة معركة نضالية لمواجهة هذا المولود المشوه التي سمته الشغيلة بنظام المآسي، معركة نضالية غير مسبوقة من حيث انخراط كافة نساء ورجال التعليم في كل الخطوات النضالية التي يقررها التنسيق الوطني للتعليم الذي يضم الجامعة الوطنية للتعليم FNE و22 تنسيقية وطنية لمتخلف الفئات.

المعركة ما تزال متواصلة بشكل وحدوي في شهرها الثاني مؤطرة بمطلب رئيسي يتعلق بسحب وإلغاء النظام الأساسي الجديد وإرجاعه لطاولة الحوار مجددا في المقابل ما زالت الوزارة والحكومة تناور وتماطل في التجاوب مع مطالب الشغيلة وتراهن على مرور الوقت متحملةً بذلك كامل المسؤولية في ضياع الزمن المدرسي للتلاميذ وفي كل ما ستؤول إليه الأوضاع.

السياسات المخزنية في ظل الوضع الراهن والآفاق الممكنة

ج. حسن

سيرا على نهجه، لازال النظام المخزني يمارس سياساته الطبقية اللاشعبية والتفقيرية وفي نفس الوقت يكرر أسطوانته المشروخة المتمثلة في النموذج التنموي الجديد وبناء الدولة الاجتماعية من خلال إجراءات خادعة وتدليسية ومدعمة من إعلام مستعرزق همه الوحيد هو الحصول على بعض الفتات مقابل خدمة الطبقات السائدة وأسيادهم الدوليين. ظاهريا الدولة ستقدم دعما صغيرا للطبقات الهشة، لكن بالمقابل اتخذت إجراءات للحصول على أضعاف القيمة الإجمالية للدعم من الطبقات الوسطى كما يتم تقديم امتيازات لامتناهية للملاكين العقاريين الكبار والرأسمال المحلي والدولي في ظل غياب قانون المحاسبة "من أين لك هذا" لكن وفي الوقت التي يطبق النظام عبر محكومته سياساته الطبقية، وقعت تغيرات كثيرة على المستوى الدولي والوطني وهذا ما يجعل الصراع يأخذ منحى مشوقا بعدما اعتقدت حكومة الباطرونا أنها ستستطيع تنفيذ سياسة أسيادها بكل سهولة وبدون أي مقاومة وهذا ما سنبنيه في ما يلي.

فما هو السياق السياسي الوطني والدولي الذي اتخذ فيه النظام القائم قراراته، إن على مستوى السياسي أو المالي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. والجيوسياسي؟

يتميز الوضع الحالي بتعمق أزمة النظام الرأسمالي وبداية نهاية نظام القطب الواحد وبروز ملامح نظام متعدد الأقطاب وفاعلين دوليين جدد، كما يتميز بتكالب مختلف القوى العظمى والصاعدة على إفريقيا، القارة الغنية بمختلف الموارد الطبيعية وبهرمها السكاني الشاب وبالتالي سوق مهم في التجارة الدولية وفي نفس الوقت صعود الفكر الأفريقاني ذو نزوعات وطنية واشتراكية للتحرر من الهيمنة الامبريالية وخاصة الفرنسية، في هذا السياق برز المغرب بصفته خادما للإمبريالية في وأد أي حركة تحريرية مستغلا علاقاته التاريخية والدينية وتوطيد علاقاته مع عديد من الدول خاصة في غرب إفريقيا، مستغلا في ذلك النخب، خاصة العسكرية التي تم تكوينها بالمغرب وكذلك ديبلوماسية الدين والزوايا والفوسفاط تحت شعار رابح رابح، هكذا أصبح النظام المخزني يتغلغل في إفريقيا. لكن ليس من أجل العمل سويا للتحرر من الهيمنة الامبريالية وإنما لخدمة مصالح الرأسمال المحلي والدولي، خاصة الخليجي والأوروبي، وفي هذا السياق يأتي عمله على تمرير أنبوب الغاز النيجيري عبر عدة دول إفريقية ثم المغرب لإيصاله إلى أوروبا من أجل فك ارتباط هذه الأخيرة مع الغاز الروسي وبالتالي تطبيق المخططات الأمريكية الاستراتيجية الهادفة إلى إضعاف أي منافس حقيقي لها، دون أن يكون لهكذا مشاريع انعكاسات إيجابية على عموم الكادحين/ات بهذه الدول، وتطبيقا لسياسات المؤسسات المالية الدولية، أدوات النظام الامبريالية لمزيد من الهيمنة، يعمل النظام المخزني على تقديم مختلف الامتيازات للرأسمال تحت مبرر تشجيع الاستثمار من أجل خلق الثروة ومزيدا من مناصب الشغل إلى غير ذلك من الشعارات الجذابة. في هذا الإطار خلق عدة مناطق حرة في عديد من المدن والتي تعني ببساطة إعفاء الشركات المستوطنة بها من الضرائب، بل وإعطائها الحق لإخراج كل أرباحها إلى الخارج، بل أكثر من ذلك تتواطأ الدولة معها لمنع أي فعل نقابي بهذه الشركات، هكذا تم خلق عبيد جدد عمال المناطق الحرة، كما تم إرساء قانون التنقيب عن المعادن والمحروقات والذي يسمح للشركات العاملة في هذا المجال بالحصول على 75% من المستخرجات مقابل 25% للدولة لمدة 20 سنة مع امتيازات كثيرة لها، كما قام بتفويت ولازال عديد من الأراضي ومنها الأراضي السلالية ضدا على ذوي الحقوق للإقطاعيين الجدد وللمستثمرين الأجانب ومنهم الكيان الصهيوني وتقديم مساعدات وامتيازات عديدة لهم في إطار مخطط المغرب الأخضر ثم الجيل الأخضر بمبرر تشجيع الاستثمار وخلق مناصب الشغل والرفع من القيمة المضافة للمنتوجات الفلاحية المغربية، غير أن الواضح هو عكس ذلك. فهذان المخططان زادا من استنزاف الفرشة المائية ولم يساهما في الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والزيوت والسكر، بل ساهما في غلاء الخضر والفواكه لكون الأغلبية من المنتوجات توجه للتصدير لإدخال العملة الصعبة حسب ادعائهم، فلا معيشة المواطنين/ات تحسنت ولا ظروف العمل والعيش للعمال الزراعيين/ات تحسن، بل إن الباطرونا بمختلف أشكالها وبتواطؤ مكشوف من طرف أجهزة السلطة تحارب أي محاولة لتأسيس مكتب نقابي للدفاع عن الحقوق المشروعة للعمال/ات وهذا ما سيشكل كارثة حقيقية على البلاد خاصة مع توالي سنوات الجفاف.

إن مغربا جديدا ممكن شريطة أن تلتقط مختلف القوى المانعة وخاصة اليسارية منها الإشارة من نضالات نساء ورجال التعليم والتحاق أمهات وأولياء التلاميذ بهذه النضالات في عديد من المناطق. إنها نقطة انعطاف حقيقية في الصراع الدائر بالبلاد، يبقى هل نحن مستعدون/ات لإدراك المرحلة بكل خصوصياتها ومميزاتها، ذلك هو السؤال؟

وبعد أن أغرف النظام المخزني البلاد في الديون والتي بلغت نفقات الدين العمومي من الميزانية العامة 100.629.233.000 درهم برسم 2024 حسب المادة 46 من مشروع قانون المالية، ولم يعد له ما يخوصصه، لم يتبق له إلا التخلي عن كل القطاعات الاجتماعية وخاصة منها التعليم والصحة والثقافة وإلغاء صندوق المقاصة تدريجيا ورفع الضرائب على عديد من المنتجات ومنها رفع القيمة المضافة على عمليات نقل المسافرين والبضائع من 14% إلى 20% بنسبة 2% كل سنة مما سينعكس حتما على أثمنة كافة البضائع، وتبرر حكومة الباطرونا قراراتها بشعارات خادعة مثل أن المستفيدين/ات الحقيقيين من هذا الصندوق ليسوا من ذوي الدخل المحدود، وحتى يسهل على النظام تمرير هكذا مخططات اللاشعبية، رفع شعارات خادعة "أين الثروة؟" و"النموذج التنموي الجديد" ثم "القانون الإطار للتعليم" ثم شعار "الدولة الاجتماعية" بدءا بتعميم التغطية الصحية، لكن مع بنية صحية مهترئة، مستشفيات لا تتوفر فيها الحدود الدنيا لاستقبال المرضى، سواء من حيث النظافة أو توفر المعدات الضرورية، إضافة إلى قلة الأطر الطبية وشبه الطبية وغياب التحفيزات إضافة إلى تفشي الرشوة والمحسوبية والزبونية. لكن في نفس الوقت يتم تشجيع خوصصة القطاع (شبكة مصحات أكديتال) نموذجا والذي سيستفيد حقا من أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وغيره. هذا القطاع الذي تهمه الأرباح قبل الأرواح. ونظرا لتعمق الأزمة في أوساط الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي، أقر النظام دعما اجتماعيا للفئات الأكثر هشاشة لتبرير تمرير مخططاته الطبقية، الرامية إلى المزيد من الهجوم على الطبقات الوسطى وكذلك دعما ماليا للراغبين/ات في اقتناء سكن للذين لم يسبق لهم/هن أن استفادوا من أي دعم وذلك لإنقاذ قطاع البناء وخاصة الشركات الكبرى كالضحى وأليانس وغيرهما من أزمتهما بسبب الركود الذي يعرفه. هكذا فبعد أن عرت جائحة كورونا الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأغلبية الساحقة والتي كانت كل الخطابات الرسمية تخفيها وتتهم المعارضة الحقيقية بالعدمية.. الخ، جاء زلزال الأطلس الكبير ليعري كذلك مستوى البنيات التحتية بالبلاد، خاصة في المغرب المنسي متسائلين عن مصير الأموال المخصصة لتنمية العالم القروي وسكان الجبال. وبحكم طبيعة النظام وأداته حكومة الباطرونا التي لا يهمها سوى خدمة مصالح الرأسمال المحلي والدولي واعتقادها السيطرة على الشارع من خلال عقد توافقات مع البيروقراطيات النقابية، أخرجت نظاما أساسيا لقطاع التربية والتكوين، أقل ما يمكن أن يوصف به هو قانون للاستعباد، فلا هو استجاب لمطلب الأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم/هن التعاقد في التوظيف حيث بلغ عدد موظفي وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في ميزانية 2024 فقط 384 عكس الخطابات الرسمية الكاذبة ولا هو أخذ بعين الاعتبار دور رجال ونساء التعليم في أي تنمية حقيقية مما يقتضي توفير شروط العمل أفضل وتحسين وضعيتهم/هن المادية والاعتبارية وفقا لمتطلبات الحياة وتماشيا مع غلاء المعيشة ولا أخذ بعين الاعتبار الاتفاقات السابقة التي استجابت لبعض مطالب العاملين/ات بهذا القطاع المحوري في أي تنمية، وبعد أن أحست الأغلبية الساحقة من الشغيلة التعليمية بالحكرة وضرورة وحدتهم/هن من أجل الدفاع عن حقوقهم/هن وكرامتهم/هن، تأسس التنسيق الوطني الذي يضم الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديموقراطي النقابة الوحيدة التي رفضت المهانة وانحازت إلى المعنيين/ات بالأمر عوض التواطؤ مع الحكومة، فصنع نساء ورجال التعليم ملاحم بطولية للدفاع عن حقوقهم/هن المشروعة ولازالوا صامدين رغم مختلف المناورات التي تحاك ضدهم/هن لتكسير وحدتهم/هن.

إن مغربا جديدا ممكن شريطة أن تلتقط مختلف القوى المانعة وخاصة اليسارية منها الإشارة من نضالات نساء ورجال التعليم والتحاق أمهات وأولياء التلاميذ بهذه النضالات في عديد من المناطق. إنها نقطة انعطاف حقيقية في الصراع الدائر بالبلاد، يبقى هل نحن مستعدون/ات لإدراك المرحلة بكل خصوصياتها ومميزاتها، ذلك هو السؤال؟

قانون المالية لسنة 2024:
المزيد من تفقير الأجراء وتجويع الجماهير

يشكل قانون المالية أداة وآلية محورية لتنفيذ برنامج الحكومة في ظل الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الظرفية الحالية، ذو أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية، ولا يمكن فصله عن الاختيارات الهيكلية للطبقات السائدة. إن مالية الدولة تترجم رقميا هذه الاختيارات في ظرفية سياسية واقتصادية واجتماعية معينة. يجمع بين العمل الإداري، والقانوني من أجل المساهمة في تطبيق أحكامه.

قانون المالية هو الوثيقة المحضرة من قبل السلطة التنفيذية (الحكومة تحت اشراف وزارة المالية) والمصادق عليها من قبل السلطة التشريعية (البرلمان بمجلسيه: مجلس النواب ومجلس المستشارين)، والتي تحدد خلال سنة مالية طبيعية، كمية المبالغ التي تخص موارد الدولة واعبائها المنتظر تنفيذها، وذلك في اطار "احترام التوازنات العامة."(حسب المشرفين)

مشروع قانون المالية لسنة 2024:
نظرة عن الأهمية، عن السياق والأهداف

الحسين بوتبغي

صادق مجلس النواب المغربي بالأغلبية على قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024 بتأييد 180 صوتا ومعارضة 53 وامتناع نائب واحد. ويعد قانون المالية بالنسبة للدول الليبرالية بمثابة برنامج سياسي يحدد إطار تدخلات حكوماتها ومؤسساتها العمومية. أن مشروع ميزانية الدولة هو برنامج سياسي كمي، برنامج يترجم الموارد المالية للدولة إلى مبالغ يتم توزيعها على شكل نفقات تخصص للوزارات والقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ويحدد التوجهات والغايات التي يجب أن تنفق فيها ولذلك وفق أهدافا يرسمها بدقة. من خلال هذا البرنامج تقوم السلطة التنفيذية بتقديم مقترحاتها لكي تقوم السلطة التشريعية بدورها، انطلاقا من هذه المقترحات، باتخاذ القرارات المناسبة. المقترحات هذه يتم بلورتها عادة على أساس التدبير المالي والاحتياجات المالية المسجلة في السنوات السابقة. ان البرنامج يوضح مجمل الموارد المالية والنفقات العمومية التي ستغطي السنة المالية وفي الغالب الاعم لا يخضع الا جزء قليل منه لتعديلات السلطة التشريعية.

مشروع القانون المالي لهذه السنة يندرج في سياقات دولية ومحلية جد معقدة. فعلى المستوى الدولي يمر النظام الرأسمالي بأزمة عميقة ومركبة يقول اقتصادي مشهور (Martin Wolf) بصددها، وهو من كان من أكبر المدافعين عن النيوليبرالية قبل ان يتغير جذريا ليصبح من أنصار ‘‘ الكنزية‘‘ (keynésianisme) بعد الازمة المالية 2008، ان ازمة النظام الرأسمالي تسري على مستويين، على مستوى النظام السياسي، من جهة، وينعته ب‘‘ الديمقراطية ‘‘ ، هذه الديمقراطية التي أصبحت تحاصرها بدائل استبدادية كما هو الحال بالهند والمجر وهنغاريا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها، ومن جهة ثانية، على مستوى النظام الاقتصادي الذي يسميه ب ‘‘ رأسمالية السوق‘‘ التي تنافسها بدائل تقبل بتدخل الدولة وتوجيهاتها. والوضع الاقتصادي حسب هذا الخبير المدافع عن النظام الرأسمالي تعقد بسبب الازمة المالية من جهة، والحلول غير الملائمة التي تبنتها الحكومات الغربية تجاه الازمة الصحية من جهة ثانية. فالنيوليبرالية في نظره، قادت العالم لإخفاقات اقتصادية، الى بطء في النمو الاقتصادي، الى تفاقم الفوارق الاجتماعية والى فقدان لمناصب الشغل وتسارع في وثيرة التضخم. زيادة على ذلك فالعالم يواجه تراجعا للديمقراطية وازدياد الاحتقان الشعبي والغضب اتجاه ‘‘ الحكومات الديمقراطية‘‘ نفسها.

أما على المستوى الوطني فالاقتصاد المغربي تعرض لعدة صدمات قوية منها المحلية والمستوردة. فالفلاحة تعرف منذ 2019 مواسم ضعيفة، المخزون المائي هو الاخر يشهد تناقصا متزايدا نظرا لتوالي سنوات الجفاف ما شكل تهديدا حقيقيا للفلاحة وله انعكاسات سلبية على قطاعات اقتصادية أخرى. تصاعد الصراعات الجيوسياسية دوليا، وما ترتب عنها من تغييرات في مصار سلاسل التمويل على المستوى العالمي ساهمت بدورها في تفاقم التضخم ونتج عن ذلك ارتفاع في مؤشر الأسعار الذي بلغ أواخر سنة 2022 مستوى غير مسبوق تمثل في 8,3%. ورغم ايصالات المغاربة المقيمين بالخارج وبعض التحسن في مداخل القطاع السياحي والمواد التصديرية فان ذلك لم يخفف من وقع اثمنة المواد الأولية على ميزان الأداءات. هذه العوامل مجتمعة أدت الى تباطؤ الاقتصاد ما انعكس سلبا على مستوى عيش المواطنين، بالأخص على الطبقات المتوسطة والفقيرة. وقد كان رد الحكومة على هذه الصدمات بتقديم دعم مالي لمختلف القطاعات الاقتصادية منها النقل والسياحة والفلاحة وغيرها، ما تطلب تعبئة موارد مالية غير متوقعة وشكل عبئا إضافيا على المالية العمومية يوازي 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وشكل زلزال 8 شتنبر الماضي الحلقة الأخيرة من سلسلة الصدمات التي تعرض لها المغرب منذ جائحة كورونا19- وقد تطلب تعبئة موارد مالية إضافية.

في ظل هذا الوضع الذي يعرف فيه الاقتصاد المغربي تباطؤا ملحوظا، ابدأ تقرير ‘‘ تتبع الوضعية الاقتصادية للمغرب‘‘ الصادر عن البنك العالمي، خريف 2023، ملاحظات عدة وقدم للحكومة المغربية مجموعة من التوجيهات والتوصيات. من الملاحظات كون المبالغ المالية المقدمة كدعم للمواد الغذائية الأساسية تستفيد منها الأسر الغنية أكثر من غيرها فهي الأكثر استهلاكا مقارنة مع الأسر الفقيرة، لذلك وجب استبدال هذا الدعم بتقديم تعويضات عائلية مباشر للأسر الفقيرة وذلك في إطار اصلاح قطاع الصحة والحماية الاجتماعية. لا بد ايضا من القيام بإصلاحات إضافية، لان معدل النمو الاقتصادي بالمغرب تقلص كثيرا منذ بداية الالفية الثانية، فهو اقل من معدل الاقتصادات النامية، ومن شأن هذا الوضع ان يعرقل انجاز ‘‘ الإصلاحات‘‘ التي بدأتها الدولة، لذلك يقتضي الامر متابعة تخفيض عجز الميزانية ومتابعة الرفع من معدل الإنتاج المحلي الاجمالي ليصل الى 3,5% سنة 2026، وهذا يتوقف على مواصلة الإصلاح بخصوص النظام الجبائي وصندوق المقاصة وادماج المرأة في سوق الشغل وتوسيع الوعاء الضريبي بجعل الضريبة تشمل القطاع الغيرالمهيكل الذي يستقطب 73% من اليد العاملة وهي اعلى نسبة بجهة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وغيرها من الإجراءات.

هكذا فمشروع قانون المالية تمت صياغته في سياق ظرفية صعبة تتطلب من الحكومة العمل على إيجاد موارد مالية كافية لتسديد الديون المترتبة على الدولة وللاستمرار في انجاز الاصلاحات التي ابتدأتها او تعتزم إنجازها. وقد لخصت وزيرة المالية اهداف هذا القانون المالي في تأهيل المناطق المتضررة من الزلزال، تنزيل الإصلاحات الهيكلية وتعزيز استدامة المالية العمومية. منها كذلك القيام بتعميم الحماية الاجتماعية واصلاح المنظومة الصحية والمدرسة العمومية وكذا تمويل انعكاسات الحوار الاجتماعي ودعم السكن مع مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين وغير ذلك من الاوراش التي تدخل فيما يطلق عليه ب‘‘ الدولة الاجتماعية‘‘. وبما ان المغرب بلد لا ينتج النفط، فالحكومة ستلجأ، بغرض توفير الموارد المالية الضرورية، كما فعلت سابقاتها، الى الاقتراض والخوصصة والضرائب. بالنسبة للمديونية فقد ارتفعت في أواخر 2022 بنسبة 7,5% حسب تقرير بنك المغرب. اما مسلسل الخوصصة فهو مستمر، فمن المرتقب ان تقدم الدولة على تفويت فندق المأمونية واتصالات المغرب وشركة تدبير الموانئ. فيما يتعلق بالضريبة فمشروع قانون المالية للسنة المقبلة ينص على اعفاء بعض مواد الاستهلاك من الضريبة، منها الزبدة الحيوانية والادوية والمواد التي تدخل في صناعتها والأدوات المدرسية، في حين ستعرف مواد أخرى ارتفاعا في اثمنتها ومنها السكر والكهرباء وعدادات الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير الصحي. كما ان نقل المسافرين والبضائع سيعرف هو الاخر نفس الزيادة.

من المعلوم ان إيرادات الضريبة بالمغرب تكتسي أهمية بالغة فهي تقدر ب 85% من إيرادات الخزينة غير انها لا تمثل الا نصف نفقات الدولة) 64% سنة 2019 (وهذا النقص ليس وليد اليوم بل استمر لعقود وهو ما يدفع الى الاقبال المكثف على اعتماد الدين. والغريب في هذا الإطار انه، زيادة على التهرب الضريبي الذي يعاني منه النظام الجبائي المغربي، فالدولة تقدم على تخفيض الضريبة على كبريات الشركات وإعفاء أخرى من أدائها. وهذه الإعفاءات والتخفيضات الضريبية تمثل في المتوسط 10% من ايرادات الخزينة، أي أكثر من المبالغ المالية المستثمرة في قطاعي الصحة والتعليم، ومن القطاعات التي تستفيد من هذا الفلاحة والإنعاش العقاري واضيف اليهما قطاع التعليم الخاص وذلك منذ 2005.

الإصلاح الجبائي بالمغرب: تقليد بقناع التحديث

منير الهدهودي

"ليس هناك إلا حتميتان في هذا العالم: الموت وأداء الضرائب"(بينجامين فرانكلين)

مرت أكثر من أربع سنوات على انعقاد المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات بالصخيرات (المغرب، ماي 2019)، وقد تبنت الجهة المنظمة شعار "الإنصاف الضريبي" (=L'équité fiscale). ولئن كان الشعار يترجم أحد مرتكزات العدالة الجبائية، فإنه ينطوي، في المقابل، على اعتراف ضمني بغياب لهذا الإنصاف. هل يتعلق الأمر إذن بخلل عارض يعتري النظام المالي، خلل يمكن تداركه بتعديلات قانونية وإجراءات مسطرية، أم أنه متصل بعطب بنيوي يلازم النظام المالي بالمغرب؟

النظام الجبائي مقياس للعدالة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق يصير "الإنصاف الضريبي" مشروطا بتوافق وتراض. فهل ينبني النظام الجبائي أساسا على هذا الشرط؟ في المجتمعات ما قبل الرأسمالية استُمدت شرعية الضريبة من المقدّس، وكانت تصرف حينئذ للحاكم وحاشيته. ومعلوم أن أداء الضرائب كان معيارا به يتحدد الخضوع للحاكم من عدمه؛ لذا فإن الحديث عن توافق، في مثل هذا السياق، لا يستقيم قياسا إلى التعسف الذي يؤطر العلاقة بين من يفرض الضرائب ويستخلصها وبين من يؤديها. وقد يُظن أن في الدولة الحديثة قد تحقق هذا التوافق والتراضي، غير أن التاريخ يثبت أن "العقد الاجتماعي"، حين رسخ تحكم الدولة في الرقاب والمصائر والتفاوتات، كرس من جهة ثانية البعد التسلطي في فرض واستخلاص الجباية. على أن هذا التسلط لا ينفصل عن تقاليد السلطوية المطلقة، اللهم ما حاولت الدولة الحديثة إضفاءه من شرعية على الضريبة عبر ما أطلق عليه "دولة الرعاية". من هنا صارت وظيفة الدولة مزدوجة: إنها من جهة دولة الرعاية الاجتماعية وهي أيضا فاعل اقتصادي.

وإن كان سؤال المشروعية لا يزال يذكي نقاشات في الفلسفة السياسية، فإن التساؤل عن شرعية الضريبة أولى بأن يوجه أي نقاش حول الموضوع؛ على افتراض أن المناظرة تنبني في الأساس على شرعية ما تبررها. سيكون من المكرور التأكيد على أن شرعية الضريبة تُستمد من شرعية الدولة، وبهذا تكون المناظرة اعترافا باختلالات تمس النظام الجبائي، وبدل أن تُعرض هذه الاختلالات على النقاش الذي لا يغيب الإرادة الشعبية، فإن المقترحات التي هيأتها الجهة المنظمة ومعها شركاؤها لا يتجاوز مفعولها صياغة شرعية جديدة أكثر تماسكا، ولا تعدو كونها المهدئ الذي لا يحسم مع الداء وإنما يمنحه ظروفا ليستمر ويتقوى، ونعني بالداء غياب الإنصاف الضريبي الذي يقفز على المشروعية ويصادرها.

قبل الاستعمار المباشر للمغرب انبنت شرعية الضريبة على أساس ديني (الزكاة، الأعشار، الخراج...) أو أساس سلطوي (الحركة، المونة، السخرة، التويزة، المكس..)، والضريبة في هذه الفترة كانت مقياس التمييز بين "بلاد المخزن" و"بلاد السيبة". لقد عرفت الدولة المخزنية قبل الاستعمار المباشر ضعفا مشفوعا بثقل التكاليف والالتزامات المالية، خصوصا تلك المتعلقة بمحاولات الإصلاح و"التحديث"، مما اضطرها إلى فرض ضريبة الترتيب، والتي واجهها الفقهاء بالرفض لانعدام السند الديني.

في مرحلة الاستعمار انفردت السلطات الفرنسية بوضع أسس النظام المالي، وهو الأمر الذي نص عليه بند من بنود معاهدة الحماية. إن الغاية من التأسيس لنظام مالي بالمغرب الانسجامُ مع بناء الدولة الحديثة، بمؤسساتها الإدارية والصحية والتعليمية والاقتصادية...، وهي بالجملة مؤسسات تكمل بعضها البعض. على أن النظام الجبائي، الذي تم الاحتكام إليه في هذه الفترة، قد سعى إلى تجاوز المشروعية الدينية التي طبعت الضريبة في فترة ما قبل الاستعمار المباشر، دون أن تقطع مع تجلياتها؛ إذ إن السلطات الفرنسية قد سنت هذا النظام في مناطق المغرب النافع، وتركت المناطق الأخرى محتكمة إلى العُرف. في هذا السياق فُرضت ضرائب جديدة من قبيل ضريبة التجارة (الباتانتا) والرسم الحضري، وابتداءً من 1948 فُرضت الضريبة على الأجور.

لم يقطع النظام الجبائي في مغرب ما بعد الاستعمار المباشر مع النظام الذي وضعته السلطات الفرنسية، بل إنه ثبت مشروعيته مع أول دستور ممنوح. ومنذ تلك الفترة إلى حدود الثمانينات لم تمس النظام الجبائي إلا تغييرات طفيفة. إن التعديلات التي طرأت منذ الثمانينات كانت محكومة بما فرض على الدولة في ظل التقويم الهيكلي، لذا فإن المستجد حينئذ لم يتجاوز فرض ضرائب جديدة مثل: الرسم على القيمة المضافة، 1968- الضريبة على الشركات، -1988 الضريبة العامة على الدخل 1990، جبايات القيم المنقولة، الضريبة على العمليات المالية والعقارية.. هذه التعديلات لم تترجم على الواقع توزيعا عادلا للثروة (بالنظر على الأقل إلى أنها وظيفة الضريبة من منظور ليبرالي اجتماعي)، ولم تزد التفاوتات الاجتماعية إلا خلقاً وتكريسا وترسيخا، وهو ما تؤكده مؤشرات مثل "جيني" بخصوص العقدين الأخيرين. لقد ظلت هذه التعديلات، إلى اليوم، موضوع احتجاج ورفض. آخرها احتجاجات تجار "درب عمر" و"القريعة" على الفَوْتَرة 2019، واحتجاجات المهنيين على التعديلات المضمنة في قانون المالية 2023.

إن تلك التعديلات، التي يراد لها أن تتخذ صفة "إصلاحات"، تعوزها الفعالية. ولعل ما يسجله تقرير البنك الدولي عن المغرب (2023) ينبئ بالوضع السيء للاقتصاد المغربي، وهو ما ليس مفاجئا في ظل السياسات الاقتصادية المطبقة. على الرغم من أن التقرير قد سجل نموا في الناتج الداخلي الخام بمعدل 7٫9٪ إلا أن هذا الارتفاع يعود بالأساس إلى سببين: أولهما التوقف شبه التام للنشاط الإنتاجي في ظل الجائحة، وهو ما لم يُستأنف إلا في 2021 حيث تقاطعت ظروف شتى (أهمها الموسم الفلاحي الجيد، نظرا لارتباطه بالتساقطات المطرية) ساعدت على الارتفاع. وثانيهما أن هذا الارتفاع كان بالقياس إلى توقف النشاط الإنتاجي وحسب. وفي 2022 سُجل انهيار المعدل الداخلي الخام إلى 1٫2٪، مما يؤكد أن المعدل السابق لم يكن يعبر عن حقيقة النمو الاقتصادي. يفيد التقرير نفسه أن نسبة التضخم في 2022 قد بلغت 8٫3٪، وهي أعلى نسبة تُسجل منذ تسعينات القرن الماضي. جدير بالإشارة أن نسبة التضخم قد طالت المواد الغذائية بـ 16٫1٪ والمحروقات بـ 45٫3٪ وهو ما يؤشر على ارتباط الاقتصاد الوطني على الواردات.

يثبت الواقع أن مخططات الدولة (المستندة بالأساس على الوصفات النيوليبرالية) تفشل في كل محطة تخوضها في محاولة ترقيع ما يراد له أن يسمى "أزمات". ذلك أن هذه المخططات متشبثة باستراتيجية ركنها الأول هو الرهان على القطاع الخاص منذ ستينات

القرن الماضي، حيث مُنحت امتيازات شتى لهذا القطاع أهمها الامتيازات الجبائية بغاية تحقيق مستوى من الادخار لأجل نمو اقتصادي. لقد رسخ هذا الرهان على القطاع الخاص العجزَ عن تحقيق نمو اقتصادي، وأسهم في تراكم الثروة في اتجاه واحد. أما الركن الثاني فيتعلق بالانفتاح على الخارج عبر العديد من اتفاقيات التبادل الحر، وذلك في ظل قصور الاقتصاد المغربي عن خوض التنافسية، مما كرس التبعية والخضوع لتقلبات السوق الدولية، وأفضى إلى نسبة تضخم غير مسبوقة وارتفاع المديونية بما يفوق 70٪ من الناتج الداخلي الخام.

اعتماد الوصفات النيوليبرالية، والمخططات السياسية المفتقدة للشرعية الشعبية، تترجمه مخرجات المناظرة، ويتم بذلك رسم الإطار الذي تندرج ضمنه الترقيعات التي تستحثها الدولة لمجابهة التحديات المشار إليها آنفا. على أن قراءةً لمخرجات المناظرات تنبئ بتسجيل تراجعات مقارنةً بالمناظرة الثانية 2013؛ إذ تَمَّ حَذفُ توصيةِ الضريبة على الثروة. إن المناظرة الثالثة، والحال هاته، تعيد إنتاج الأعطاب السابقة، إن لم تكن سعيا إلى إعادة تعليب شرعية موهومة.

ولئن كانت المساواة أمام الضريبة فرعا عن المساواة أمام القانون، إن لم نقل المختبر الحقيقي لمدى الامتثال للقانون ودرجة الاحتكام إليه، خصوصا وأن الأمر يتعلق بفعالية اقتصادية تنطوي على عنف إزاء الملزم بها، إن كان ذلك كذلك فإن اللامساواة أمام الضريبة تفصح عن الأعطاب التي تطال المساواة أمام القانون. تشهد بهذا العطب المركب التقاريرُ والتوصياتُ الصادرةُ عن جهاتٍ رسمية، إذ يؤكد تقرير أصدره المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي (2019)، أن النظام الجبائي بالمغرب ليس عادلا، وغير ملائم، بل إنه يعرقل خلق الثروة عن طريق الابتكار والتنافسية، عوض أن يكون رافعة للإنتاج الوطني. كل هذا يثبت أن التعديلات لم تمس جوهر النظام الجبائي، اللهم تكريس الوضع. سيتضح أن هذه التعديلات لا يمكن أن تحقق المبتغى منها بشكل منفصل عن العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بعيدا عن كل محاولة لعزل الأعطاب عن المنظومة التي تشدها إلى بعضها البعض.

التوصيف الذي وضعه النموذج التنموي الجديد للاقتصاد المغربي، مصرحا بـ"بطء في التحول البنيوي لهذا الاقتصاد" وملمحا إلى أنه "اقتصاد مغلق جزئيا جراء منطق الريع والمصالح"، إن هذا التوصيف ينطوي على اعتراف بانعدام الفعالية المميزة للتعديلات المتعلقة بالنظام الجبائي. يشير النموذج التنموي الجديد إلى ما سماه "الاقتصاد المغلق جزئيا" متجاوزا التسمية الصريحة لهذا العطب أي "الاحتكار"، كما أنه يقر بـ"ضعف الهوامش لولوج فاعلين جدد مبتكرين"، وهو ما يتقاطع والتوصيات الواردة في التقرير المشار إليه أعلاه، من جهة عرقلة الابتكار والتنافسية. يضيف التقرير أن الشعور بضعف الحماية وعدم القدرة على التنبؤ يكبحان المبادرات، ويُرجع ذلك إلى "ضعف الثقة في منظومة العدالة"، كل هذا في ظل سيادة "البيروقراطية وطرق التظلم غير الفعالة". ينبغي أن نسجل، في هذا السياق، أن استراتيجية الدولة المتمركزة حول الرهان على القطاع الخاص والانفتاح على الخارج، قد أبانت عن فشلها؛ بالنظر إلى أن القطاع الخاص غير قادر على خلق الثروة ما دامت حرية المبادرة محاصَرة بالكبح، وهو ما أدى إلى خلق احتكارات أفرزها نظام الريع المتصل بطبيعة النظام السياسي.

والقطاع الخاص، بهذا المعنى، لم يستطع خلق تنافسية سواء داخليا أو خارجيا. وحيث إن تقرير الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب الصادر في 2019 يصرح باختياراته الليبرالية: اقتصاد السوق والملكية الفردية والمبادرة الفردية والانفتاح على الخارج، فإنه [=التقرير] يتماهى مع سياسة الدولة، ولا يُظهر أي رفض للريع بما هو نظام يتناقض والتوجهات الليبرالية. يتضح، من هذا المنظور، أن القطاع الخاص ـــ وإن كان يتقنع بملامح الليبرالية والتحديث، فإنه يخفي بذلك ارتباطه القوي بنظام الريع بما هو ممارسة تنتمي إلى الرجعية والتقليد.

باجترارها للتوصيات التي خلصت إليها النسختان السابقتان، وإعادة تسميتها للأعطاب الملازمة للنظام الجبائي، أكدت المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات بالمغرب تشبثها بعقيدة تثبيت الوضع، بناء على توافقات جديدة. وعلى اعتبار أن المناظرة لم تكن إلا تهييئا لإصدار القانون الإطار 19.69 المتعلق بالإصلاح الجبائي، والذي انبنى على المخرجات التي اقترحتها، فإنها لا تبعد عن كونها "ورشة مغلقة" لإعادة تغليف المشروعية من جهة، والتشبث بتغييب الإرادة الشعبية من جهة ثانية؛ خاصة وأن القانون الإطار قد أصدر في سياق ملتبس وضبابي. الأمر لا يعدو الإبقاء على نفس المخططات، استرشادا بوصفات ليبرالية يتعايش فيها وهم التحديث مع تجذر التقليد، متمثلا في نظام الريع. بهذا يغدو كل حديث عن إنصاف ضريبي في ظل سيادة اللامساواة ضربا من التهويم والتضليل، ولا يبقى من جوهر المناظرة إلا التسمية.

في ظل الوضع الحالي، النهج الديمقراطي العمالي يطرح البديل

مصطفى خياطي

إن النهج الديمقراطي العمالي وهو الحزب السياسي المغربي المنحاز لقضايا ومصالح الطبقة العاملة وجماهير الكادحات والكادحين، عندما ينجز قراءة في قانون المالية المغربي، ويوظف أطره المناضلة لهذه المهمة، فهو يقوم بذلك في إطار سعيه المستمر لتبيان مظاهر السياسات الطبقية للكتلة الطبقية السائدة، والتي تتسم بخدمتها وتبعيتها لمصالح رأسمالية المركز وخضوعها لإملاءات الدائنين وعلى رأسهم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

إن السمة الأساسية لمشروع قانون المالية برسم سنة 2024، هو كونه وثيقة طبقية بإجحافها في حق تطلعات الجماهير الشعبية، بكل طبقاتها : كادحين وطبقة وسطى، هذه الأخيرة ستزداد انحدارا نحو خطوط الفقر بالنظر للزيادات المرتقبة في بعض الضرائب، كما ستزداد الطبقة الفقيرة تفقيرا بسبب الإجراءات التصفوية من خلال الرفع التدريجي ليد الدولة عن صندوق المقاصة، خصوصا بعض المواد الاستهلاكية الأساسية مثل السكر والدقيق وغاز البوطان، بالإضافة لمواصلة ارتفاع أسعار المحروقات التي تنعكس مباشرة على أسعار باقي المواد الغذائية كالخضر والفواكه وتسعيرة خدمات النقل. كما ستتسبب السياسات العمومية التفقيرية في بعض الزيادات على مستوى فواتير الكهرباء من خلال الزيادة في تعريفة tarification الاستهلاك، هذا دون الحديث عما سيترتب من انهيار على مستوى السعر والجودة من انهيار لخدمات الكهرباء والماء بعد تفويت القطاع لشركات جهوية، التي تتضاف إلى عدة تفويتات مرتقبة لشركات أخرى في ملكية الشعب المغربي، بالموازاة مع الاستمرار في تخريب قطاع الصحة والتعليم تخطيطا لضرب مجانيتهما.

إذن والحالة هاته، وفي ظل هذه الحرب الطبقية الشرسة التي تشنها الطغمة الطبقية الحاكمة، مُسخِرة في ذلك مؤسسات الدولة كالبرلمان والحكومة...، وأمام تنامي الرفض الشعبي لهذه السياسات الطبقية واستمرار الاحتجاجات الشعب ية والفئوية والعمالية على أرضية مجموعة من الملفات المطلبية، فإن النهج الديمقراطي العمالي لا يكتفي بترديد الشعارات وعبارات الإدانة أو الرفض فقط، وإنما كحزب سياسي ما فتئ يوظف طاقاته وهياكله لتعبئة الجماهير الشعبية رغم التضييق والحصار، إذ وضع برنامجا وخطة للدخول السياسي والاجتماعي بما هي تكتيك مرحلي لتأطير صراع الجماهير مع الدولة ووتجذير المعارك في كل الواجهات، الشعبية والنقابية، بما يمكن أن يشكل أنوية لأفق ستتشكل فيه السلطة الشعبية المضادة. وستتنامى هذه السيرورة مع تقدم الصراع الطبقي وارتفاع منسوب المطالب الشعبية، مما سينضج شروط الأزمة الثورية.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي، عندما يطرح البدائل عبارة عن مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية من قبيل الدستور الديمقراطي الشعبي، وعدم الإفلات من العقاب في الجرائم الاقتصادية وتأميم ممتلكات الشعب، والوحدة النضالية في أفق الوحدة النقابية والتنظيمية، فإنه يروم إلى تهيئ الأرضية الملائمة لتطوير أنوية وبذور السلطة الشعبية المضادة المؤهلة للتدخل إبان الأزمة الثورية الوشيكة، وإقامة سلطة سياسية موازية في فترة ازدواجية السلطة، عندما يكون مبدأ السلطة للشعب على مرمى حجر وعلى مسافة الصفر من الإنجاز والتحقق.

إن ما يطرحه النهج الديمقراطي العمالي في هذا الخضم ليس إصلاحا لن تستفيد منه إلا البرجوازية لإطالة عمرها وتمطيط فترة استبدادها، ولكنه برنامج يضع على عاتق القوى الأساسية في التغيير الثوري مهمة سياسية قابلة للتنفيذ تراعي هوية الشعب المغربي وتقطع مع التهميش وتوفر شروط التنمية وإدماج الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة والتمتع بخدمات الصحة والتعليم والشغل والنقل.....

معطيات رقمية حول مشروعي الميزانية العامة لسنتي 2023 و2024

أ. زهرة

الموارد	2023		2024	
	ملايين الدرهم	%	ملايين الدرهم	%
1. المداخل الضريبية	**264.900**	**62.6**	**280.396**	**64,49**
الضرائب المباشرة	113.296	27	117.076	27
الضرائب غير المباشرة	120.621	28	128.313	29,5
الرسوم الجمركية	14.850	3.6	15.512	3,56
رسوم التسجيل والتمبر	16.133	4	19.495	4,48
2. المداخل غير الضريبية	**29.820**	**7**	**30.928**	**7,11**
- حصيلة تفويت مساهمة الدولة مداخل خاصة بالدولة (الاحتكار، مداخل أملاك، المساهمات...)	24.820	5.8	28.03	6,44
- الخوصصة	5.000	1.2	5.000	1,15
3. القروض	**129.041**	**30.4**	**123.410**	**28,4**
مجموع الموارد	**423.761**	**100**	**434.734**	**100**

النفقات	2023		2024	
	ملايين الدرهم	%	ملايين الدرهم	%
التسيير	**271.140**	**55.7**	**279.427**	**56,09**
نفقات الاستثمار	**106.027**	**21.8**	**118.10**	**23,7**
نفقات الدين العمومي	**109.220**	**22.5**	**100.62**	**20,21**
مجموع النفقات	**486.387**	**100**	**498.147**	**100**

بعض الملاحظات حول معطيات مشروع الميزانية العامة (budget général) لسنة 2024

1 – ارتفعت مساهمة الضريبة على الدخل في مداخل الميزانية بنسبة 10.01%، الضريبة التي يؤديها بالأساس الأجراء.

2 – ارتفعت مساهمة الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 11.72%، الضريبة التي يؤديها المستهلكون.

مساهمة الأجراء عامة، والطبقة العاملة خاصة ارتفعت عبر الضريبة عن الدخل، وعبر الضريبة على القيمة المضافة.

3 – انخفضت الضريبة على أرباح الرأسمال ب0.78%

4 – حصيلة الخوصصة: 5مليار درهم للميزانية العامة، وتقريبا نفس الرقم لصناديق أخرى.

5 – انخفضت مساهمة المجمع الشريف للفوسفاط من 10 مليار درهم سنة 2023الى 7.5 مليار درهم سنة 2024

6 – انخفض الرصيد المخصص لصندوق الموازنة بحوالي10 مليار درهم (حوالي 39%).

7 – تتوقع الدولة (تقريبا):

– نسبة النمو: حوالي 3.7%

– نسبة التضخم: حاولي 3.4%

– عجز الميزانية: 4%

– انتاج الحبوب: حاولي75مليون قنطار

– ثمن برميل البترول: بين 75دولار و80 دولار

– ثمن الغاز البيطان :500دولار للطن

درس من الجرح الفلسطيني المفتوح

سعيد رحيم

في كل مرة، وحتى في أحلك الحالات – التي تعيشها الأقطار المسماة عربية بحكم انتماء سكانها للمنطقة الممتدة من المحيطة إلى الخليج – يأتي الأمل من فلسطين، البلد الأكثر ألما والأعمق جرحا بسبب تكالب قوى الاستعمار التقليدي والعنصري الصهيوني عليه منذ خمسة وسبعون عاما.

فلسطين في كل مرة، تعلمنا كيف نتعامل مع المحن ومع مصاعب الحياة.. مع انتظاراتها ومفاجآتها المؤلمة كيف نتعامل مع البناء بعد الهدم ومع القصف بعد كل هدنة غادرة.. كيف نعامل موتانا.. كيف نستخرجهم بأظافرنا من تحت الأنقاض كيف نحافظ على ابتسامتنا ونقاء أجسادنا وملابسنا ونحن نمد شارة النصر من تحت الركام وبين دخان نيران المدافع والقذائف القادمة من البارجات وحاملات الطائرات الحربية وحتى من قواعد العدو في بلدان الجوار.. كيف نكسو جوعنا بالتراب كأننا عائدون إلى أصل النوع البشري نصرخ في وجه المكيالين حتى لا يضيع حق طفلة وطفل سقت دماؤهم أرض ميلاد أيامنا هذه.. أيام هذا العالم الذي مازال يبحث عن إسقاط الوجه القبيح منه.. الذي يجعل الإنسان يستعبد أخاه الإنسان، يحتل أرضه وينقض عرضه ويلقي به إلى ثخوم الظلام.. ويأبى الدم الفلسطيني إلا أن يزيح عن العالم هذا الوجه القبيح الذي يذب خانعا في أوساط الأخشاب الهشة.

فلسطين تعلمنا كيف نتصدى للموت غير الطبيعي المخدوم والمخطط له سلفا في دهاليز حلف القتل والتهجير المتخفي خلف عنوان "مشروع النظام العالمي" الممتد على حزام الكرة الأرضية جنوب المتوسط.

وتعلمنا فلسطين كيف نقدس موت الشهادة وحياة الكرامة كيف نلملم جراحنا ونجعل من أشلاءنا صخورا وأحجار صوان تتكسر وتحترق عليها رؤوس طغاة العصر..

إنها تعلمنا كيف نتقوى حينما يتخلى العالم كله عنك!

وفي ظرف خمسة وأربعين يوما 50 يوما من العدوان الإسرائيلي الهمجي على المدينيين في قطاع غزة مخلفا أزيد من 15وألف شهيد أغلبهم نساء وأطفال وشيوخ أعطت المقاومة المسلحة الفلسطينية درسا جديدا، من جهة أخرى، لكل من ينتمي إلى المنطقة المسماة عربية وغيرها من يكتوي بنيران الإستعمار القديم والجديد درسا في مواجهة العهد النازي البئيس الذي عاد هذه المرة على ظهر الطائرات الحربية والدبابات الأمريكية الإسرائيلية.

وقد ظهر الوجه الحقيقي للنازية الصهيونية بوحشية غير مسبوقة بدعم كامل من الدول الأوروبية، ذات التاريخ الاستعماري على الفلسطينيين في غزة أساسا كرد فعل على الهجوم المباغث والمنظم للمقاومة الفلسطينية يوم سابع أكتوبر 2023.

رأينا، شاهدنا وتابعنا عبر قنوات تلفزية عدة وعبر مواقع التواصل الإجتماعي الفرق بين عمل رجال المقاومة المسلحة (حماس) على الأرض وبين عدوان القصف الجوي الإسرائيلي الذي صنفه الكثيرون جرائم حرب وأبادة جماعية للشعب الفلسطيني، بمن فيهم دول ومنظمات عالمية وأحزاب سياسية ومظاهرات ومسيرات شعبية غير مسبوقة عالميا.

إن الدرس الفلسطيني الذي نريد التركيز عليه في هذه الأسطر موجه إلى المواطن البسيط أو المثقف أو العامل الذي يستهدفه الإعلام الغربي القائم على حرب الأكاذيب من أجل السيطرة على العالم وتكريس معادلة القطب الوحيد لمختل.

في هذه الهجمة الإمبريالية الشرسة المناقضة لكل الأعراف والقوانين الدولية وغيرها وعلى خلاف ما كان ينتظره المواطن البسيط من الأقطار المنتمية إلى المجموعة الترابية "العربية"، لم تستطع هذه المجموعة مساعدة الفلسطينيين في هذه المجزرة ولو برصاصة واحدة دعما لمقاومتهم الشرسة للعدوان الغربي، على مدى 45 يوما، بل راحت بعض هذه الدول العربية والمدججة بأحدث الأسلحة، وتخاف من فضيحة عورتها في ظل استمرار الحرب، تتوسل خجولة وقف إطلاق النار. ومنها من سعى بكل جهده لمنع الاحتجاج والتظاهرات الشعبية المتضامنة مع المقاومة بل واعتقال مناضلين أو مواطنين فلسطينيين كما حصل في السعودية.

وللتذكير فإن السعودية حاربت الروس بالمال والعتاد وبالبشر في أفغانستان في ثمانينات وفي تسعينيات القرن الماضي ومولت فقهاء التنظير لدعوات الجهاد وبالأشكال الدنيئة بما فيه جهاد النكاح ضد سوريا.. وتجييشها تحالفا عسكريا دوليا ضد اليمن صاحب الدور الاستثنائي في هذه الحرب. وقدمت المال الطائل للرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترومب، نا هيك عن دول التطبيع التي لم يبق لها سوى المشاركة الفعلية في تقتيل الفلسطينيين بالنيران وغيرها.

في هذه الأثناء المرتدة قررت دول من أمريكا الجنوبية وإفريقيا، والتي لا تجمعها علاقات وشعارات الروابط القومية أو الدينية مع ساكنة المحيط الخليج، إتخاذ قرارات دبلوماسية صعبة على الكيان الصهيوني وعلى الإمبريالية نفسها وعلى كل المتعاطفين معها من خدامها أفرادا ومنظمات وكيانات...

ومن هذه الدول بوليفيا وجزر القمر وبنغلاديش وفنزويلا وجنوب إفريقيا

ترفع دعوة أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد الإحتلال بالإضافة إلى مئات المحامين رفعوا دعوى بنفس التهمة.

وملخص هذا كله أن الشعوب التي تعيش في المنطقة الممتدة من جنوب غرب آسيا إلى شمال إفريقيا ستكون على خطأ فادح إن هي عولت على زعامات بلدانها في التحرر من رقبة الإستعمار القديم الجديد.

الجبهة الشعبية: العدو الصهيوني رضخ لشروط المقاومة بقبوله الهدنة المؤقتة وهي ليست بديلاً عن الوقف النهائي للعدوان

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن العدو الصهيوني رضخ لشروط المقاومة بقبوله الهدنة المؤقتة بعد فشله في استعادة أسراه بالقوة العسكرية ورغم التدمير الهائل في البنية التحتية وارتكاب المجازر الوحشية وحرب الإبادة بحق شعبنا، مشددةً على أن نجاح المقاومة بفضل قوة ضرباتها وصمودها وتصديها للقوات الصهيونية المتوغلة، وإدارتها المعركة على الأرض باقتدارٍ عال، شَكّل ضربة قاسية لهذا العدو المتغطرس أجبره على القبول بالهدنة.

وشددت الجبهة على أن الهدنة المؤقتة ليست بديلاً عن الوقف النهائي للعدوان ولحرب الإبادة أو مخططات التهجير، والمقاومة جاهزة لكل الاحتمالات بما فيها تجدد العدوان على القطاع، وتعتبرها فرصة جديدة لتكبيد الاحتلال المزيد من الخسائر، ولديها الكثير من أوراق القوة لديها لفرض المزيد من شروطها من أجل وقف العدوان بشكلٍ نهائي، وتحرير جميع الأسيرات والأسرى، وكسر الحصار المفروضٍ على شعبنا.

وجددت الجبهة موقفها بضرورة وجود موقف فلسطيني موحد لإبطال وإسقاط أهداف العدوان ووقف حرب الإبادة ضد شعبنا، يعكس وحدة شعبنا، وهو ما يوجب تشكيل قيادة طوارئ وطنية لإدارة معركة التصدي للعدوان ميدانياً وسياسياً. ودعت الجبهة لتشكيل لجان طوارئ محلية وشعبية للاستجابة لاحتياجات ونداءات أهلنا في قطاع غزة واعتبارها واجباً وطنياً وإنسانياً يجب أن تنهض به كل التشكيلات والمؤسسات والقوى في كل مواقع الوجود الفلسطيني.

ودعت الجبهة لتصعيد الحراك العربي الشعبي ضد حرب الإبادة ورفضاً لاستمرار التطبيع مع الكيان الصهيوني، وانتفاضاً في وجه قوى العدوان وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وضرورة النضال من أجل كسر الحصار بكل أشكاله ومستوياته على شعبنا في غزة بما يضمن تدفق المساعدات لكل مناطق القطاع وإدخال الفرق الطبية ومعدات الإنقاذ بشكل فوري للقطاع.

كما دعت البرلمانيين والنقابيين من الدول العربية ومن كل القوى المؤمنة بالعدالة والحرية للوصول إلى قطاع غزة بشكل عاجل بكل السبل المتاحة والاعتصام فيه تضامناً مع شعبنا في وجه حرب الإبادة وعملاً على وقف المجازر المستمرة.

وطالبت الجبهة الجمعية العامة للأمم المتحدة لسرعة إرسال وفد أممي للقطاع للوقوف أمام جرائم الإبادة والتحقق من أكاذيب وادعاءات الاحتلال التي تذرع بها لارتكاب الجرائم بحق المشافي ومراكز الإيواء وبيوت المدنيين، داعيةً المحكمة الجنائية الدولية لإرسال لجنة دولية لتوثيق جرائم الاحتلال وحرب إبادته ومجازره بحق شعبنا ومشاهد الدمار والاعتداءات على المشافي والمرافق العامة، كخطوة على طريق محاكمة قادة الاحتلال وكل من شاركوهم من مسؤولي قوى غربية كمجرمي حرب.

ودعت الجبهة أحرار العالم إلى مواصلة إظهار كل أشكال حق شعبنا في المقاومة المشروعة ودعم قوى المقاومة في دفاعها البطولي عن شعبنا في وجه حرب الإبادة والعدوان المستمر، واستمرار التظاهرات والاعتصامات أمام السفارات الصهيونية والغربية المشاركة في العنوان للضغط من أجل وقف العدوان وكسر الحصار.

وشددت الجبهة بأن قطع كل الامدادات النفطية وغيرها وكذلك طرق الملاحة براً وجواً وبحراً عن العدو الصهيوني والداعمين له والشركاء في حرب الإبادة واجب قومي عربي وإنساني وأخلاقي ينصب في خدمة الأمن القومي العربي وهو الحد الأدنى الذي يجب أن يرتقي له الموقف العربي الرسمي.

وختمت الجبهة بيانها بالتأكيد على أن خيار شعبنا ومقاومته الذي لا رجعة عنه هو التصدي للعدوان، وإفشال أهدافه الخبيثة، وفرض وقف للعدوان وكسر الحصار وتحرير جميع أسرانا من سجون الاحتلال.

دائرة الاعلام المركز– 25نونبر 2023

الغرب يشن حربا إعلامية على المقاومة الفلسطينية الباسلة

الحسين بوتبغى

خطاب الغرب عن الديمقراطية وحقوق الانسان مجرد خداع ونفاق، الدليل القاطع على ذلك هو ما يقوم به الصهاينة اليوم بغزة من مجازر، هو ما يتتبعه العالم على المباشر من صور لإبادة وحشية للآلاف من الأبرياء الفلسطينيين ومن كل الاعمار، من أطفال ردع، من نساء ورجال مسنين، مستعملا في ذلك القنابل الفسفورية المحرمة دوليا وكل ما اؤتي من وسائل الفتك والدمار. هو ما يقدم عليه وبشكل يومي جيش الاحتلال الصهيوني لما يفوق شهر من تقتيل وتدمير بغزة لم يستثني لا الصحفيين ولا الأطباء والممرضين ولا المدنيين العزل، وبالموازاة مع ذلك يقوم بدك المنازل على رؤوس ساكنيها، بل الأحياء بكاملها، يهدم البنية التحتية والمدارس والمخابز والمؤسسات، الحكومية منها والدولية، ودور العبادة والمستشفيات. وبعد حصار غزة 17 سنة يقدم اليوم هذا الكيان المصاب بالجنون بحرمان القطاع من الماء، من الوقود والكهرباء، ومن الغداء والتواصل مع العالم الخارجي، ويقترف بذلك جرائم تعد مسا خطيرا بالقوانين والأعراف الدولية وخرقا صارخا للحقوق والحريات، على رأسها حق الشعوب في الحياة فوق اراضيها وفي العيش الكريم. ان هذه الحقوق يتم خرقها من طرف كيان عنصري تحكمه طغمة نازية لا تعير أي اعتبار للشرعة الدولية و في ظل صمت رهيب للحكومات الغربية المتواطئة مع هذا الكيان، أكثر من ذلك فهذه الحكومات هي من تشجعه على ذلك، تقدم له كل اشكال الدعم، من مال وعتاد حربي، ووظفت اعلامها لتبرير وحشيته وللتغطية على مجازره. فقد تكلفت الآلة الإعلامية الغربية، المنحازة للرواية الصهيونية، بتشويه الحقائق وهي تقدم النكبة الفلسطينية التي استمرت ل 75 سنة، وبدأ الكيان الصهيوني العنصري اليوم حلقة جديدة منها هي الاكثر ضراوة، على انها ابتدأت 7 أكتوبر الماضي، كما تعمد لقلب أدوار الفاعلين في الصراع القائم فقدم المحتل الصهيوني على انه هو الضحية وجعل من المقاومة وفصائلها المدافعة عن ارضها وكرامتها على انها المعتدية، أكثر من ذلك، على انها شكل من اشكال الإرهاب.

هل لايزال هنالك عقلاء يثقون اليوم في الغرب الامبريالي وفي اعلامه وكل وسائله الدعائية المفضوحة؟ فأي من الفلسطينيين او الصهاينة هضمت ابسط حقوقه؟ من عنا من الاضطهاد والتنكيل والتقتيل لعقود خلت؟ من هجر من بيته وانتزعت منه ارضه وحرم من التنقل، سواء بداخل اراضيه او للخارج، وظل يعيش بالمساعدات الدولية؟ هو الشعب الفلسطيني طبعا وبكل أماكن تواجده، سواء بأرض الهجرة بالمخيمات او بالضفة والقطاع. لكن للأسف هذا الغرب '' المتحضر'' لا يهمه مصير هذا الشعب. انه يوظف اليوم آلته الدعائية للقيام بهجوم اعلامي منقطع النظير، للقيام بعملية تغليط للرأي العام الدولي بهدف جعله يتقبل ما يقوم به الكيان الصهيوني من إبادة للشعب الفلسطيني بقطاع غزة. لهذا نراه يلجأ لخلق الذرائع والمبررات الزائفة والأكاذيب المفضوحة للتغطية على وحشية الكيان العنصري، لتبرير جرائم الحرب والإبادة الجماعية لأبرياء عزل من الفلسطينيين في قطاع غزة بدعوى اقدام '' حماس'' يوم 7اكتوبر، اي يوم قيام فصائل المقاومة الفلسطينية بالهجوم على المستعمرات اليهودية، في إطار عملية '' طوفان الاقصى''، ب'' قتل لرضع يهود بهذه المستعمرات''. وليست هذه هي المرة الأولى التي تلجأ فيها الامبريالية الغربية بتوظيف مثل هذه الروايات المفضوحة. فالجميع يتذكر أكذوبة '' عبث الجيش العراقي بحاضنات الأطفال الرضع'' التي خلقتها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من حلف الناتو لتبرير قيامهم بحرب الخليج الأولى. فقد قامت بنت السفير الكويتي بأمريكا بدور الممرضة فانهارت بالبكاء وهي تقدم رواية الحضانات المحبوكة امام لجنة من الكونغرس الأمريكي فتلقفتها وسائل الاعلام العالمية وشكل ذلك انتصارا ومبررا كافيا لطروحات صناع الحروب.

في سجل التلفيقات والأكاذيب أيضا لابد ان الجميع يتذكر 2003 حيث اقدمت أمريكا مرت أخرى على فبركة خدعة جديدة لتبرير غزوها للعراق فبادر '' كولن بأول،'' كاتب الدولة في حكومة بوش الابن، بتقديم وثائق مزورة لاتهام العراق بامتلاك أسلحة ضمار شامل. كان ذلك مجرد افتراء واتهام رخيص للحكومة العراقية القائمة آنذاك، لكن لم يمنع ذلك الآلة الدعائية الغربية من ترهيب العالم واستمالة الرأي العام الدولي لتصديق الادعاء الأمريكي بامتلاك العراق للسلاح الكيماوي وتبرير غزوه وتدميره. الآن أيضا لسوء حض 2 ملايين من الغزاويين المحاصرين منذ سنين في القطاع فقد وظفت حكاية تقطيع رؤوس الأطفال الرضع من طرف '' حماس الارهابية'' لتبرير ما يقوم به الكيان الإرهابي الصهيوني من إبادة جماعية للفلسطينيين بقطاع غزة. ورغم فظاعة ما يقع بالقطاع من مآس وبشكل يومي، فلا منظمة الأمم المتحدة ولا محكمة العدل الدولية ولا المنظمات الدولية لحقوق الانسان لم تقدم على إغاثة الضحايا ولم تعمل على توقيف الألة الحربية للكيان المحتل التي تمطر غزة لأسابيع متتالية، ليل نهار، ولا تزال مستمرة، بأطنان من القنابل بما فيها المحرمة دوليا. وفي هذه الاثناء بالذات بحت اصوات الحكومات الغربية المتبجحة بالديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان التي نددت سابقا وبصوت واحد بتدخل '' بوتين'' في أوكرانيا، وأكثر من ذلك قامت بفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا وبمحاصرتها وشيطنة حكامها.

ان الحكومات الغربية وحكامها '' الأكثر ديمقراطية والمتشبعين أكثر من غيرهم بثقافة حقوق الانسان'' هم من يقوم اليوم بخرق سافر للقوانين الجاري بها العمل في بلدانهم، يمنعون المظاهرات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني كما هو الحال في بلاد الانوار فرنسا يا حسرة، يتم تجريم كل من انتقد مزاعم الحكام الصهاينة وترهاتهم واستبعاد أي رأي مغاير للحكاية الرسمية المفضوحة للغرب بخصوص حقيقة التطهير العرقي الذي يقوم به الصهاينة بغزة. فهذا السبب مثلا كان كافيا لتهديد برلماني من '' حزب فرنسا الأبية'' والهجوم على حزبه لا لشيء الا لأنه طالب بتطبيق القانون الدولي على إسرائيل وعلى حكامه من '' الليكود'' النازيين. ان هذا التصرف كاف كدليل على ان الحكومة الفرنسية، مثلها مثل أمريكا، هي داعمة ومؤيدة للصهاينة فيما يقومون به من مذابح بفلسطين. وهذا الأمر لا يستدعي الاستغراب، فالأنظمة الامبريالية هذه متورطة في المأساة المستمرة للشعب الفلسطيني، لقد كانوا وراء انتزاع الأرض من سكانها الأصليين وتقديمها للصهاينة بغية التعويض عن '' الهولوكوست'' الذي كانوا هم أنفسهم من ورائه اثناء الحرب العالمية الثانية.

في الأيام الأخيرة تشن حرب إعلامية بأمريكا واوروبا على كل ما يصدرعن فلسطين ومن الفلسطينيين والرقابة هي على أشدها على المتعاطفين مع الشعب الفلسطيني. بهذا الصدد كتب مقال بعنوان: '' على السياسة الخارجية الامريكية ان تتحرر من هيمنة اسرائيل''، من طرف عميل سابق ب '' سي أي إ'' (Philip Giraldi) يتحدث فيه عن الرقابة، بل عن الهجوم المشين الذي تعرضت له برلمانية أمريكية، رشيدة طلايب، بمجلس النواب الامريكي لا لشيء الا لكونها من أصول فلسطينية وتستنكر اجتثاث شعبها بقطاع غزة. فكل الجمهوريين وقسم من زملائها الديمقراطيين صوتوا لتجريمها وإدانتها. اما بفرنسا فقامت ضجة إعلامية ضد معاداة السامية، كما نظمت مظاهرات صاخبة ممولة من مجلس المؤسسات اليهودية (le CRIF) للتغطية على المجازر الوحشية التي يرتكبها الكيان الصهيوني، وموازاة مع ذلك تمنع التظاهرات التضامنية مع الشعب الفلسطيني. فمنذ بداية حرب الإبادة الإسرائيلية بقطاع غزة والآلة الدعاية الغربية تشن حربا إعلامية على فلسطين والفلسطينيين وعلى كل مناصر لقضيتهم العادلة. فأكبر المؤسسات الإعلامية، مثل ال '' ب. ب. س.'' و '' نيو يورك تايمز'' و '' لوموند'' الفرنسية تقوم بتحريف الحقائق وتقديم معلومات مغلوطة بهدف تبرير الأعمال الوحشية التي يقوم بها الصهاينة ضد الغزاويين والفلسطينيين عموما.

من المغالطات التي تقوم بها هذه الآلة الدعائية الغربية المغرضة بخصوص النكبة الفلسطينية التي يشهد الآن قطاع غزة حلقتها الجديدة، هو ارجاع بداية الصراع لتاريخ 7 أكتوبر الماضي، يوم هاجمت المقاومة الفلسطينية المستعمرات اليهودية، في حين انه قبل هذا التاريخ، كان يوم 6 من نفس الشهر وقبل كل ذلك كانت تواريخ وسلسلة من الاحداث المأسوية التي عرفها قيام المشروع الاستيطاني الصهيوني بدءا بمجزرة '' دير ياسين'' 1948 و'' كفر قاسم'' 1956 و'' خان يونس'' 1956 و'' صبرا وشتيلا'' 1982 وغيره. ان الكيان الصهيوني بني على الدم والعظام المكسرة للشعب الفلسطيني وكان ذلك قبل 7 أكتوبر الذي تشير اليه الرواية المغرضة الغربية، كما ان '' طوفان الأقصى'' عمل بطولي شاركت فيه كل فصائل المقاومة و'' حماس'' من مكوناتها الأساسية وليست بمجموعة إرهابية كما تحاول هذه الدعاية ان تشيطنها. انها تنظيم سياسي وجزء من حركة التحرر الفلسطينية.

دور النساء خلال ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى

مرتضى لعبيدي

خلال سنتين من حكم السوفيات، وفي أحد البلدان الأكثر تخلفا، تحقق للنساء من أجل تكريس المساواة مع "الجنس القوي" ما لم يتم تحقيقه خلال 130 سنة في كل جمهوريات العالم المتحضرة والمتنورة، "والديمقراطية".'' (لينين)

رغم أن روسيا كانت بلدا فلاحيا، فقد ولّد تطور الرأسمالية طبقة عاملة عشية الثورة. وتتكون الطبقة العاملة في أغلبها من فلاحين تحوّلوا نحو الصناعة. وبعد برهة من الزمن، ومع انخراط الرجال في الحرب، تكاثر عدد النساء في المصانع والمعامل؛ وهكذا أصبح للنساء مشاركة فعالة خلال المرحلة التي سبقت الثورة، وخلال الفترة الثورية.

واقع المرأة العاملة

وإن كانت أوضاع العمال صعبة، فإن أوضاع العاملات أكثر صعوبة. فرغم كل النضال التي خاضه العمال، لا زالوا يعيشون يوم العمل بإثني عشر ساعة؛ فيما قد يصل يوم عمل النساء إلى أربعة عشر ساعة، ولا حق لهن في عطلة الأمومة. وكم من العاملات اللواتي يواصلن العمل حتى يأخذهن المخاض، وقد يلدن في موقع العمل دون أدنى مساعدة، ودون حماية طبية لأنهنّ يخشين الطرد إذا طلبن عطلة قبل الولادة. في تلك الفترة، كانت تموت حوالي ثلاثين ألف امرأة خلال عملية الولادة. وكان أجرهن لا يتجاوز نصف أجر العمال الذكور. وقد انتشرت الأمية في صفوف النساء، وكان التحرش الجنسي هو القاعدة

ومع نمو الحركة الثورية لسنوات 1905– 1906 بدأت مطالب العاملات في التشكل، وما كنا لنرى منشورا واحدا يوزع في التجمعات العمالية النسائية يحمل إحدى مطالبهن (عطلة أمومة بعشرة أسابيع، راحة خلال يوم العمل للرضاعة، محاضن في المعامل...)

وأمام هذا الوضع، كان لزاما على الحركة العمالية الروسية الناشئة أن تتبنى المطالب الخصوصية للعاملات وتجعل منها جزءا من برنامجها النضالي. وقد كتبت ألكسندرا كولونتاي عن ذلك ما يلي:

" إن حركة العاملات بطبعها جزء لا يتجزأ من الحركة العمالية العامة. فقد ساهمت المرأة بنفس القسط ، مثلها مثل العامل في كل الانتفاضات التي يخشاها النظام القيصري. فعلى سبيل المثال، فقد كانت عاملات النسيج في معمل ياروسلاف، المحرك الأساسي "لثورة أفريل سنة 1895". وكذلك الشأن بالنسبة للإضرابات التي عمت سنوات 1894– 1896، في بترسبورغ، وفي الإضراب التاريخي لعمال النسيج في سمنة 1896، إذ خرج كل من العمال والعاملات جنبا إلى جنب، وعبّروا معا عن غضبهم. وقد تحولت المرأة العاملة دفعة واحدة خلال هذه التحركات الاجتماعية من امرأة خجولة، ودون حقوق، إلى امرأة قادرة على الوقوف، رافعة الرأس... فالمساهمة في النضالات العمالية تقرّب العاملة من خلاصها، ليس قط كعاملة تبيع قوة عملها، بل كذلك كامرأة، كزوجة، وكأم وربة بيت"

دور النساء في النضال الاجتماعي والسياسي خلال السنوات 1905– 1913

لم تتأخر العاملات عن الالتحاق بالحركة الثورية في كلّ أشكالها؛ ورغم ظروف العمل القاسية واللاإنسانية، أو ربما لهذا السبب بالذات. وهذه بعض المؤشرات

– ضمن الحركة الشعبوية، ومن ضمن الـ45 المناضل المحكوم عليهم من أجل "أعمال إرهابية" هناك امرأتين

– تمثل النساء 14 من أعضاء الحزب الاشتراكي الثوري

– كان عدد النساء أقل من ذلك في حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي (10 نائبات من أصل 171 نائبا في المؤتمر السادس للحزب في أوت 1917). كانت مناضلات الحزب تنتدبن في بداية الأمر من صلب الطبقات الراقية، ثم أصبح الانتداب يتمّ وسط الفصائل المتقدّمة داخل صفوف الطبقة العاملة (الطباعة والسكك الحديدية...)

– ونذكر خاصة عديد المحاولات لتأسيس جمعيات خصوصية للنساء

فقد شهدت سنة 1905 تأسيس " اتحاد النساء من أجل المساواة في الحقوق". وتنحدر أغلب عضوات هذه الجمعية من الطبقات المتوسطة أو من المثقفات (صحافيات(يين)، مدرسين(سات)، فالجمعية كانت مختلطة)، وهناك أيضا بعض العناصر المنحدرة

من الطبقات البورجوازية الليبرالية. لقد عرف الاتحاد نموّا سريعا. فقد تمكّن خلال بضعة أشهر من تأسيس حوالي ثلاثين مجموعة محليّة موزّعة على تسعة عشر مدينة. وقد عقد الاتحاد مؤتمره الأول في ماي 1905، وكانت هذه الخطوط العامة للبرنامج الذي حدده المؤتمر:

– وحدة نساء كافة الطبقات الاجتماعية من أجل مقاومة الأوتوقراطية

– من أجل نظام جمهوري

– انتخابات عامة بدون تمييز على أساس الجنس أو القومية أو الدين

– الاستقلال الوطني لعديد الشعوب غير الروسية

– المساواة بين الجنسية أمام القانون

– حقوق مساوية للمرأة الفلاحة خلال عمليات الإصلاح الفلاحي

– قوانين من أجل ضمان الحماية الاجتماعية للعاملات

– تطوير القوانين المتعلقة بعاملات الجنس

ولكن، وبعد انتكاسة الانتفاضة في موسكو، سيفرض نظام القيصر حكم "الرعب الأعمى". وسيطال القمع كلا من العمال ومن المنظمات النقابية. وتراجعت الحركات الاجتماعية بصفة ملحوظة: ففي سنة 1905 هناك 1.8 مليون مضرب سياسي، فيما لا يوجد سوى 651.000 مضربا سنة 1906، و8.000 فحسب سنة 1909. وسيحصل التراجع حتى في مستوى الانخراط في النقابات، إذ كانت النقابات تضمّ سنة 1907: 245.000 منخرطا، وانخفض العدد إلى 40.000 سنة 1908، ليصبح 13.000 فقط سنة 1910

وستعرف الحركة العمالية تقدّما جديدا خلال السنتين 1910– 1911، تقدما تزامن مع النموّ الاقتصادي الذي عرفته روسيا في حدّ ذاتها. وقد كانت أغلب الإضرابات اقتصادية، فيما عرفت بعض القطاعات المتقدمة إضرابات سياسية. وقد كان حضور النّساء في كل هذه التحركات أكثر بروزا مما كان عليه سنة 1905، وتمكّنّ من تحقيق بعض من مطالبهن مثل عطلة الأمومة، وحجرة ملابس مجهزة بالماء، والترفيع في الأجور...كما تنامى عدد الإضرابات المعلنة ضد التحرش الجنسي والمعاكسات

التعبئة وارتفاع عدد العملات في الصناعة

انتقل عدد العمال في بتروغراد بين 1914– 1917 من 242.000 إلى 400.000 عامل (في نفس السنة كانت روسيا تعدّ 3.4 مليون عامل، أي أن سان بترسبورغ تمثل 10% من جملة اليد العاملة). وتمثّل الأجيرات آنذاك حوالي 130.000 (من ضمنهن 83.000 عاملات منازل) وهو ما يقابل حوالي ربع اليد العاملة سنة 1914؛ فيما أصبحن يمثلن حوالي 40% من مجمل الطبقة العاملة سنة 1917. تشغّل الصناعات الحديدية في بتروغراد، حوالي ثلثي اليد العاملة، وكانت النساء يمثلن خمس الأجراء، ويشتغل معظمهن في صناعة الخراطيش والقنابل وغيرها من أنواع الأسلحة. ويشتغل حوالي ربع اليد العاملة في قطاع النسيج، ويشغل هذه المهن أغلبية ساحقة من العاملات غير المختصّات. وكان العمل السياسي في أوساط العاملات يتعرّض إلى صعوبات جمّة.

الصعوبات التنظيمية وبدايات العمل البلشفي في أوساط النساء

يجرّ المجتمع الروسي العديد من الأحكام المسبقة ضد النساء. ففي عشيّة الثورة، لا زال الفلاحون يمثلون حوالي 80 % من السكان، جمهور كبير خرج لتوه من القنانة (العبودية). ولا يزال العيش داخل الأرياف خاضعا إلى عدد من القواعد التقليدية التي تتميز بالهرمية الأبوية القاسية و تحدّد المؤسسات القبلية توزيع الملكية داخل القرية، وتحديد وسائل عيش الفلاحين، كما تتداول تحقير النساء والحطّ من قيمتهنّ. لنرى شهادة هذه الفلاحة:

" تعتبر المرأة في الريف مثل الحصان تماما. فهي تشتغل طيلة حياتها من أجل زوجها، ومن أجل عائلتها، وتتحمل كل ضروب العنف والمهانة، ولكن لا ضرر، فلا مهرب لديها. فهي مقيّدة برابط الزواج" لقد كانت النساء سنة 1914 يمثّلن ثلث اليد العاملة الصناعية في روسيا. لم يكنّ كثيرات، ولكنهنّ كن بالقوة بمكان.

تتمة:

دور النساء خلال ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى

>>> وقد اعتبر البلاشفة آنذاك أن العمل في أوساط العاملات أصبح ضرورة ملحّة. وإن كانت العاملات اللواتي لم يتخلصن من ثقل التقاليد والعائلة، معزولات عن الحراك الاجتماعي والسياسي يمثلن خزانا يجذب إلى الوراء

بدأ البلاشفة اتصالاتهم بعاملات المصانع، وقد كان برنامجهم يسعى إلى الاهتمام بمطالب العاملات مثل " أجر مساو لعمل مساو" ومطلب عطلة الأمومة والمحاضن في المعامل... وقد سعى الحزب إلى الدّفاع عن العاملات ضد التجاوزات والعنف الزوجي؛ كما قاوم كل مظاهر التمييز والقمع التي تحصل، وحاول أن يلعب دور المحامي الشعبي كما شرح لينين ذلك في كتابه " ما العمل؟" (1902)

وشرع الحزب في تأسيس جمعيات انتقالية، وأصدر جرائد خصوصية مثل جريدة " الرابوتنتسا" (العاملة) التي أحرزت انتشارا كبيرا. وقد نظمت الجريدة لقاءات وتجمعات جماهيرية في بتروغراد ضد الحرب وضد غلاء الأسعار، إذ كانت أكثر المسائل التي يتمّ تعبئة العاملات حولها. وأصبحت الدعاية التي تقوم بها جريدة " الرابوتنتسا" عملا مركزيا بالنسبة للحزب. فقد ضمّت هيئة تحرير الجريدة شخصيات ذات صيت من أمثال: كروبسكايا، وإيناس أرماند، وستاهل، وكولونتاي وإليزابروفا، وكوديلّي وسميلوفا ونوكولاجيفا وغيرهن من عاملات بتروغراد. لقد تفرّغت كل هؤلاء المناضلات إلى القضية الثورية؛ وقد لعبن دورا مركزيا في تنظيم العاملات وتنامي الحراك الثوري. كان لكل معمل ممثّلة أو ممثّلات في هيئة تحرير " الرابوتنتسا". كنّ يجتمعن كل أسبوع، ويناقشن التقارير التي تأتيهن من مختلف الأحياء. وقد لعبت جريدة " الرابوتنتسا" دورا هامّا في تحسيس المنظمات النقابية والسياسية – والتي لا تزال متخلفة في هذا المجال– حول أهمية العمل في أوساط النساء

ناضل أعضاء الحزب بعد ثورة فيفري ضد البطالة وتسريح العمال الذي استهدف النساء المتزوجات اللواتي يشتغل أزواجهن، وذلك لأن (البورجوازية) كانت تعتبر ذلك تهديدا لأنه قد يكون عنصر وحدة سياسية للطبقة العاملة خاصة وأن مئات من العاملات كنّ التحقن بصفوف الحزب قبل اندلاع الثورة. كنّ يساهمن في كافة أشكال النضال التي ينظّمها الحزب، سواء كعاملات اتصال أو داعيات أو معبئات للطبقة العاملة

إلا أنّ العاملات لم يكنّ ليواجهن البورجوازية بمفردها، بل كنّ في ذات الوقت يحاربن الصّور النمطية التمييزية التي يحملها رفاقهنّ من الرجال. وهذا ما كتبته إحدى العاملات المناضلات، في جريدة العمال حول سلوك الرجال

" عوض العمل اليد في اليد مع النساء العاملات، كان الكثير من العمال يتصرّفون وكأننا لسنا مساويات لهم داخل العائلة العمّالية، وغالبا ما يرفضون النضال معنا. وعندما تطفو مسألة التسريح والبطالة على السطح، كانوا يحرصون على ضمان مورد رزق العمّال وإن كان ذلك على حساب العاملات، آملين أن تكون النساء عاجزات عن الصّمود نظرا لضعفهن وانخرام تنظيمهن. وعندما تسعى النساء إلى أخذ الكلمة ليشرحن هذا السلوك غير السليم، كن يمنعن من التدخّل أو أنهن لا يحظين بالاهتمام. إنه لأمر صعب، حتى بالنسبة لأكثرهن وعيا النضال في مثل هذه الظروف، خاصة وأن الجزء الأكبر من الجماهير العمالية النسائية لا يفهمننا، ولا يرغبن في الإصغاء إلينا"

وبالإضافة إلى ذلك، تضاف صعوبات أخرى في النضال ضدّ التيارات النّسوية التي تسعى إلى فرض سلطتها على حركة النّساء العاملات. فمنذ انخراط العاملات في الحركة الاجتماعية والسياسية، تواجه تياران في هذا الحراك: من ناحية، الماركسيون الذين يعتبرون أنه لا يمكن القضاء على اضطهاد النساء إلا بالقضاء على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وأن انخراط النّساء في النّضال مع البروليتاريا يفتح أمامهن الطريق نحو الانعتاق؛ أي أن مشاركتهنّ في عملية الإنتاج تعطيهن القوة الاجتماعية اللازمة لتحقيق عملية التغيير، إلى جانب رفاقهنّ العمّال. فالماركسية تختلف عن الفكر النّسوي البورجوازي فيما يتعلق بالتناقض الأساسي الذي يشقّ المجتمع. ففي حين تعتبر النّسويات أن التناقض يفصل بين النساء والرجال؛ يدافع الماركسيون على فكرة أن التناقض الأساسي يكمن بين الطبقات، أي بين المستغِلين والمستغَلين. فالعاملة تشترك مع رفيقها العامل أكثر مما تشارك فيه ربّة العمل، وأن مهمّة تحرير المرأة العاملة هي مهمة الطبقة العاملة برمّتها.

هكذا إذا، أدّت هذه المشاركة الجماهيرية والنشيطة للنّساء في المسار الثوري، إلى إيجاد تغييرات عميقة في ظروفهنّ. فقد سمحت روسيا السوفياتية للنساء باكتساب عدد من الحقوق المدنية التي ما كانت لتسمح بها الرأسمالية في تلك الفترة. فمشاركة المرأة المباشرة في الإنتاج وتقديم الخدمات عبر السوفياتات فتح أمامها آفاقا رحبة من أجل انعتاقها الحقيقي.

وقد لخصت كولونتاي هذا الخلاف في قولها:

" إن المسألة النسائية، حسب رأي النّسويات، هي مسألة حقوق وعدالة ؛ إلا أنّها، ومن وجهة نظر النساء البروليتاريات مسألة لقمة عيش . إنّ وعي المرأة وتطوّر حاجياتها ومطالبها الخصوصية لن يحصلا إلا متى التحقت شيئا فشيئا بجيش الأجراء. لا توجد مسألة نسائية مسقلّة؛ فقد ظهرت مسألة تحرير النساء كأحد العناصر اللّصيقة بالمسألة الاجتماعية في العصر الحالي. فتحرّر المرأة كعضو من المجتمع، كعاملة وكفرد، كزوجة وأم، لا يمكن تحقيقه إلا بالتوازي مع حلّ المسألة الاجتماعية، ومع انجاز التغيير الجذري للنظام الاجتماعي القائم".

1917 الثورة

من الثابت أن اندلاع ثورة فيفري كان تحت تأثير النساء اللواتي أخذن قرار الدخول في إضراب للاحتفال باليوم العالمي للمرأة إذ يقابل يوم 23 فيفري يوم 8 مارس بالتقويم الميلادي. خرجت عاملات المصانع وعاملات البيوت في الصفوف الأمامية، وكن يتظاهرن بطريقة سلمية. ولكن، وبعد بضعة أيام التحقت بهنّ مئات الآلاف من عمّال المصانع. وكانت الجماهير ترفع شعارات مثل " نريد خبزا! " تسقط الحرب! "؛ " تسقط الأوتوقراطية! ". وخلال أربعة أيام، انتصرت الثورة، وسقطت الملكيّة. وقد كان دور النساء محدّدا في التحاق كتيبة قويّة بـ 140.000 جندي، تلك الكتيبة التي ضمنت انتصار الانتفاضة.

وتواصل بناء المنظّمات النقابية في صناعات النسيج والصناعات الغذائية من فيفري إلى حدّ شهر سبتمبر. فقد مثّلت عاملات النسيج 66 % من جملة عمال القطاع و80 % من أعضاء النقابات؛ أما في الصناعات الغذائية فقد مثلن 69 % من جملة العاملين و70 % من النقابات.

ورغم هذا الحضور، فقد كنّ قليلات التمثيل في الهياكل الممثّلة مثل النقابات والسوفياتات أو غيرها من اللجان. وقد كتبت إحدى العاملات تصف هذا الواقع الذي تعاني منه كل امرأة في مواجهة للصور النمطية التمييزية :

" إن العمّال ذوي الوعي المتدني غير قادرين على أن يتخيّلوا قدرات النساء في تنظيم الجماهير؛ وهكذا فقد كانوا يسخرون من العاملات المنتخبات، وكأنهنّ وحوش مفترسة ويرمون في اتجاههن هل رأيتم هذا؟ هؤلاء هن ممثلاتنا المنتخبات ".

وهذا الوضع، سيطرح من جديد مسألة تنظيم النساء. هل يجب تنظيم النساء بصورة مستقلة؟ يجيب أعضاء الحزب على هذا السؤال بطرق مختلفة. ففي رسالة شهيرة وجّهها لينين إلى كلارا زيتكين، يقول:

" لا يمكننا تكريس ديكتاتورية البروليتاريا دون أن تلتحق بنا ملايين العاملات. ولا يمكننا التأسيس للشيوعية بدونهنّ. علينا أن نستنبط الأساليب الضّرورية من أجل الوصول إلى هذه الغاية..تولد أساليبنا التنظيمية من رؤيتنا الإيديولوجية. لا نريد تنظيمات خاصّة بالنساء الشيوعيّات. إن المرأة الشيوعيّة تنتمي إلى الحزب بنفس الشكل الذي ينتمي به الرجل الشيوعيّ، فلهن من الحقوق ما عليهن من الواجبات. ولكن، علينا أن نواجه الواقع كما ينبغي، وعلى الحزب أن تكون لديه الهياكل المناسبة لتعبئة الجماهير الواسعة من النساء."

وفي مارس 1917 أسس الحزب البلشفي مكتبا في بترسبورغ لتطوير العمل النسائي. وبفضل إصرارهنّ، تمكنت النساء من الالتحاق بقواعد الحزب، وقد تمكنّ من دعوة مؤتمر للعاملات في بتروغراد من أجل مناقشة أفضل السبل لتعبئة وتنظيم النساء في الحراك الثوري. وقد كتب لينين في تلك الفترة عدّة مقالات من أجل تحديد استراتيجيات جديدة، ومن أجل وضع أنماط تنظيمية ملائمة للمرحلة الانتقالية وتقريب الاشتراكية للعاملات. وقد تمّ تأجيل المؤتمر لأوّل وهلة نظرا للطابع الثوري لتلك الفترة، ثم انعقد المؤتمر بين نهاية 1917 وبداية 1918 من خلال السوفياتات.

هكذا إذا، أدّت هذه المشاركة الجماهيرية والنشيطة للنّساء في المسار الثوري، إلى إيجاد تغييرات عميقة في ظروفهنّ. فقد سمحت روسيا السوفياتية للنساء باكتساب عدد من الحقوق المدنية التي ما كانت لتسمح بها الرأسمالية في تلك الفترة. فمشاركة المرأة المباشرة في الإنتاج وتقديم الخدمات عبر السوفياتات فتح أمامها آفاقا رحبة من أجل انعتاقها الحقيقي.

سميح القاسم
شاعر المقاومة والثورة

محمد حماني

يعتبر سميح القاسم من أبرز شعراء أدب الثورة والمقاومة، وهو شاعر فلسطيني من عائلة فلسطينية درزية تمتد جذورها إلى شبه الجزيرة العربية، ولد سميح القاسم في الزرقاء بالأردن سنة 1939.

تلقى تعليمه الابتدائي بمدرسة الراهبات اللاتين في الرامة بالجليل، ثم درس بكلية تيرسطانا في الناصرة، بعدها سافر إلى

الاتحاد السوفياتي حيث درس الفلسفة والاقتصاد واللغة الروسية لمدة سنة

اشتغل سميح القاسم في مجال التعليم ودرس في مدارس ابتدائية بكل من الجليل والكرمل، وعمل لحاما كهربائيا وعاملا في

محطة وقود وإطارا في التخطيط العمراني.

التحق بالعمل السياسي فنشط في الحزب الشيوعي، وانضم إلى هيئة تحرير صحيفة الاتحاد بحيفا الناطقة بلسان الحزب

الشيوعي.

وعرف سميح القاسم بتمرده ومقاومته ونضاله ضد الاحتلال الصهيوني، فتعرض للاعتقال والسجن والنفي مرات عديدة، كما

فرض عليه الاحتلال الاعتقال المنزلي، وطرد من عمله بسبب نشاطه السياسي، وتعرض للتهديد بالقتل والاغتيال بفلسطين

وخارجها.

تعددت وتنوعت أعمال الشاعر سميح القاسم بين الشعر والرواية والمسرح والفكر والسياسة، إلا أنه عرف شاعرا أكثرن أي صفة آخري، فوصفه النقاد بشاعر المقاومة الفلسطينية وبالشاعر المطور والمجدد للقصيدة شكلا ومضمونا.

وتميز سميح القاسم بغزارة إنتاجه وإبداعه خاصة في مجال الشعر؛ حيث تعرض في شعره الكفاحي إلى معاناة الشعب الفلسطيني والتعريف بالقضية الفلسطينية والتأثير في الراي العام العالمي، فترجم العديد من أعماله الشعرية إلى الانجليزية والفرنسية

والروسية والإيطالية واليابانية واليونانية والتركية...

ويرى أغلب النقاد أن سميح القاسم استحق عن جدارة تامة ما أطلق عليه من نعوت وألقاب وما فاز به من جوائز عربية

وعالمية، فوصفه النقاد بالشاعر العملاق وصوت القضية الفلسطينية والقومية العربية وشاعر الصراع والملاحم والغضب الثوري.

وتبقى قصيدة تقدموا نموذجا معبرا عن شعر سميح القاسم وعن شخصيته ومواقفه، وعرفت هذه القصيدة بقصيدة الانتفاضة

نظرا لسياقها التاريخي وارتباطها زمنيا بالانتفاضة الفلسطينية الأولى، وتعبر عن صمود الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني وارتباطه وتمسكه بأرضه وبحقوقه التاريخية. والقصيدة تختزل وتكثف التجربة الشعرية لشعر سميح القاسم المتميز بالترابط والتكامل بين قوة الكلمة والحركة والايقاع والموسيقى.

تقدموا

تقدموا
تقدموا
كل سماء فوقكم جهنم
وكل أرض تحتكم جهنم
تقدموا
يموت منا الطفل والشيخ
ولا يستسلم
وتسقط الأم على أبنائها القتلى
ولا تستسلم
تقدموا
تقدموا
بناقلات جندكم
وراجمات حقدكم
وهددوا
وشردوا
ويتموا
وهدموا
لن تكسروا أعماقنا
لن تهزموا أشواقنا

نحن القضاء المبرم
تقدموا
تقدموا
طريقكم وراءكم
وغدكم وراءكم
وبحركم وراءكم
وبركم ورائكم
ولم يزل أمامنا
طريقنا
وغدنا
وبرنا
وبحرنا
وخيرنا
وشرنا
فما اللذي يدفعكم
من جثة لجثة
وكيف يستدرجكم
من لوثة للوثة
سفر الجنون المبهم

تقدمو
وراء كل حجر
كف
وخلف كل عشبة
حتف
وبعد كل جثة
فخ جميل محكم
وان نجت ساق
يظل ساعد ومعصم
تقدموا
كل سماء فوقكم جهنم
وكل أرض تحتكم جهنم
تقدوا
تقدموا

عايش سميح القاسم النكبة والماسى الفلسطينية من طفولته إلى وفاته سنة 2014 في مدينة صفد بفلسطين تاركا وراءه إرثا أدبيا ونضاليا كبيرا.

ثقافة التغيير

بين الكاريزما والقيادة

نور الدين معابيد

أكاد أزعم أن المفاهيم باتت تخترقنا في معيشنا اليوميّ، فإذا حضورها نفيس، لا مناص من اعتباره، والاعتداد به حتى ينقاد العالمُ فهما، تفسيرا، ومن ثمة نفعّل تغييره، على الرغم من طابع المفاهيم، التجريديّ. وتساءل البيداغوجيون عن إمكان: تعلُّم التجريد / تعليمه، منهم بخاصةBritt Marie Barth.وكـانGilles Deleuze،و صديقهFelix Guattari قد عرّفا الفلسفة بأنها إبداع المفاهيم.. أما بؤرة هذه السطور فهي علاقة مفهوم الكاريزما بمفهوم القيادة.

من دلالات الكاريزما أنها نعمة "سماوية" وهبتها الآلهةُ إنسانا اجتمع فيه/له من المهارات الخاصة، والقدرات الاستثنائية، والكفايات النوعية، والاستعدادات المتميزة ما تفرق في غيره. وبذلك يأتيه الارتقاء حبوا مغتنما سلطته الرمزية، بما أنه فاتن، ساحر، جاذب، خارق، بليغ التأثير، يعبئ ما تيسر له من ذكاءات متعددة، متضافرة، لاسيما الذكاء البينذاتيّ، والذكاء اللغويّ، والذكاء المنطقيّ.. إلا أن هذا المذهب مذهب ميتافيزيقيّ، لأن العقل الموجِّه، الناقد أعدل الأشياء توزُّعا(قسمة)، كما قال صاحب "قواعد المنهج"René Descartes، بمعنى أن الكاريزما ليست فطرية، وإنما هي مما يكسبه الإنسان المناضل بكدحه، بكده وجهده. يقول الشاعر صلاح الدين الصفديّ:

الجد في الجد والحرمان في الكسل

فانصب تصب عن قريب غاية الأمل

جانس جناسا ناقصا بين الجد / الجد؛ إذ الأول مفتوح الجيم، وهو الحظ، النصيب، السهم، الشقص...، بينما الآخر مكسور الجيم، لأنه هو العمل المبذول فيه الاجتهاد، بلا تراجع، ولا تخلّ، العلياءُ ديدنُه، والفأل محرّكه، هذا في صدر البيت (مصراعه، شطره الأول)،و في عجزه جانس أيضا جناسا ناقصا بين انصب/تصب. وأسعفته المقابلة إسعافا دلاليا حيث عدد الطباق محافظا على البنية الترتيبية: الجد+الجد#الحرمان+الكسل.

حول علاقة الكاريزما بالقيادة:

يمكن أن أستهلّ هذا المفصل بشعار زاملنا طويلا، ونحن طلبة بمدرجات الكليات ذات الحضور اليساريُّ: "لا إصلاح لارجعية، قيادة ثورية. "وذلك لراهنيته الحجاجية-الاحتجاجية، وليس من باب النوستالجيا، بل إن مصنفي القيادة ليميزون، عادة، أربعة أصناف هي: القيادة المتسلطة، القيادة الحافزة، القيادة الخادمة، القيادة الديمقراطية. ولعل الصنف الأخير هو المثمّن عاليا، غاليا والسر في ذلك أنه يؤمن ب «القيادة الجماعية"، الاشتراكية (التشاركية) حتى لا يتشرنق القائد الفرد حول ذاته. ولا أريد في هذه العجالة إثارة مؤلف "دور الفرد في التاريخ"، الذي ألّفه "بليخانوف".

هكذا يتبيّنُ أيُّ متتبع أريب أن القيادة الحكيمة تجلّ من تجليات المعايير والمواصفات المتوفرة بسخاء في الشخصية الكاريزمية ذات المؤشرات الملاحظة المقيسة. إجمالا يمكن أن أقول--باطمئنان--إن الخصائص المميزة مهما تبدت ذاتية(شخصية)،فإنها في حقيقة أمرهَا "إفراز" مجتمعيّ متطلع إلى: توسيع الآفاق، والإنصات البيداغوجيّ النشيط، المستند إلى التنظيم، والتخطيط والتقويم الناقد، واجتراح حلول الوضعيات--المشكلات بجرأة ومجازفة محسوبتين وفق استراتيجية دقيقة، هادفة، واعية ،كفيلة بتحويل القواصم(الصاد قبل الميم)إلى عواصم تستحضر ما راكمته الشعوب التقدمية من خبرات / تجارب أضحت هي مرجعيات التقدميين مع مرونة وانفتاح على ثنائية الهدم/البناء، وتحريك السيناريوهات والتكتيكات كلما استدعت الضرورة ذلك.

وبما أن "النقد الذاتيّ" محفوظ في النظرية والممارسة الثوريتين فإن القيادة أبعد ما يكون عن التأبيد والتوريث، إنها بإيجاز نسبية تتغير محدداتها. نقرأ في الموسوعة الفلسفية:((عبادة الفرد، الانقياد الأعمى لسلطة رجل دولة أو شخصية عامة، والتقدير المبالغ فيه لمزاياه الفعلية والعبادة الصنمية.. وتنظر الماركسية إلى دور الفرد القائد على أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بمسير الصراع الطبقيّ، الموضوعيّ، ونشاط الجماهير، صانع التاريخ، فلا يمكن الاستعاضة عن خبرة الملايين الجماعية بخبرة زعيم مهما كانت عظمته..))(روزنتال ويودين. ترجمة :سمير كرم .دار الطليعة. بدون تاريخ، ص:292 بتصرف.)).. فكأن الصراع بين المثالية والمادية لا ينتهي، فلا يتوارى إلا ليتمظهر من جديد.. نونبر 2023.

في هذا العدد الذي خصص ملفه لقراءة (ولو جزئية) في مشروع ميزانية 2024، تستضيف جريدة النهج الديمقراطي، المناضل عبد الله لفناطسة نظرا لاهتماماته المتعددة بالأوضاع الاجتماعية عامة، وما يهم الطبقة العاملة والشغيلة خاصة.

الرفيق عبد الله، مهندس التكوين، من رموز الحركة النقابية بالمغرب، وأحد مؤسسي "شبكة التقاطع للحقوق الشغلية"، التي تتابع القضايا العمالية عبر التراب الوطني. نحاوره حول دور الميزانية في تصريف اختيارات الدولة وأهم المستجدات التي جاءت في ميزانية 2024 وانعكاساتها على أوضاع الطبقة العاملة ومقترحات ومطالب شبكة "تقاطع" للحقوق الشغلية...

شكرا للرفيق عبد الله لفناطسة على تلبية دعوتنا.

1 - ما دور الميزانية في تصريف اختيارات الدولة بشكل عام؟

عادة توصف ميزانية الدولة بكونها وثيقة تحدد مجموع الموارد والنفقات السنوية المتوقعة للدولة وتوازنها، سواء كانت (أي الموارد والنفقات) عادية (الضرائب، حصيلة المؤسسات العمومية، التسيير...) أو غير عادية (الاستثمار، استهلاك الدين العمومي...). كما يشار إلى أنها تخضع لمراقبة المؤسسة التشريعية من خلال المناقشة والمصادقة على مشروع قانون المالية قبل تنفيذه ثم قانون تصفية الميزانية بعد ذلك.

لكن بعيدا عن هذا التعريف القانوني والمحاسبي، تعتبر ميزانية الدولة واجهة للصراع في المجتمع باعتبارها أداة لإعادة توزيع جزء من الثروة الوطنية في ظل موازين قوى محددة محليا وعالميا. ذلك أن التوزيع الأولي للثروة يتم في مواقع الإنتاج عبر صرف أجور العمال وأرباح الرأسماليين والضرائب التي تحصلها الدولة، في حين أن التوزيع الثانوي يتم عبر السياسات العمومية التي تنفذها الدولة لفائدة المواطنات والمواطنين من خلال قانون المالية على الخصوص. مما يؤكد الطابع الطبقي للميزانية بحيث بقدر ما تسعى الطبقات السائدة إلى توسيع ثروتها عبر الاستحواذ على أكبر جزء من الميزانية العامة، فإن الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية تطمح إلى توجيه موارد الميزانية لتمويل الخدمات العمومية من تعليم وصحة وغيرهما وخلق مناصب الشغل وتحسين الدخل...

أيضا، تعتبر ميزانية الدولة أداة أساسية من الأدوات الرسمية لتصريف توجيهات المؤسسات الإمبريالية (صندوق النقد، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية، الاتحاد الأوروبي...). يتجلى ذلك في مجال التوظيف، مثلا، حيث لن يتعدى عدد مناصب المحدثة في الميزانية المقبلة 30.034، وهو عدد هزيل بالمقارنة مع الخصاص المزمن في أغلب الوزارات وخصوصا منها ذات الطابع الاجتماعي. هذا في الوقت الذي سيتم فيه خلق عدد أكبر من الوظائف الأخرى يقدر بعشرات الآلاف (خارج قانون المالية) بعقود محدودة في المؤسسات العمومية وبعقود تكرس الهشاشة في المديريات الجهوية للتربية والتكوين فضلا عن مناصب الشغل الهشة العديدة التي تم تفويتها لشركات التدبير المفوض وشركات الوساطة والتشغيل المؤقت... المثال الثاني لتدخل المؤسسات الإمبريالية يتجلى في تقليص ميزانية صندوق المقاصة التي انتقلت من 56.43 مليار درهم سنة 2012 (بفضل حركة 20 فبراير) إلى 16.36 مليار درهم سنة 2024. مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد والخدمات الأساسية (قنينة الغاز على سبيل المثال) وبالتالي تحميل جيوب الجماهير الكادحة أعباء إضافية ستجهز على ما تبقى من قدرتها الشرائية.

2 - هل من جديد في مشروع ميزانية 2024 بالمغرب؟

كما هي عادتها فقد وضعت الحكومة مشروع الميزانية بتنسيق وثيق مع الباطرونا المغربية مسترشدة بالتعليمات الصارمة لصندوق النقد الدولي وفي تجاهل تام لدعوات المركزيات النقابية من أجل تنظيم حوار اجتماعي مسبق. لذا جاء مشروع الميزانية خاليا من أية إجراءات فعلية تهدف للزيادة العامة في الأجور المنصوص عليها في اتفاق 30 أبريل 2022. كما تم الإبقاء على نفس الضريبة المرتفعة على الأجور. بل تم الشروع في الزيادة التدريجية في الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الماء وخدمات التطهير والطاقة الكهربائية، والسكر، ونقل المسافرين والبضائع، والتأمينات، والسيارة الاقتصادية... ورغم التصريح بالتراجع عن بعض هذه الزيادات نتيجة للغضب الشعبي الذي عبرت عنه وسائل التواصل الاجتماعي وبيانات الحركة النقابية والحقوقية، فإنها (أي الزيادات) قد تطبق ابتداء من 2025 مادامت واردة في المشروع الحكومي حول "الإصلاح الضريبي"، خصوصا بعد تطبيق القانون 83-21 المتعلق بخوصصة الماء والكهرباء والتطهير السائل في الصيف الماضي.

من جهة أخرى يلاحظ أن الحكومة ماضية في إغراق البلاد في دوامة المديونية، بدليل أنها خصصت مبلغ 100.62 مليار درهم لتسوية الديون الحالية عبر تسديد نفقات الفوائد والعمولات (38.28 مليار ده) ونفقات استهلاك الدين العمومي (62.4 مليار ده). لكنها في نفس الوقت ستقوم باقتراض جديد يصل إلى 123.41 مليار ده (43.53 مليار ده من الداخل و18.87 مليار ده من الخارج). مما سيرهن مصير أجيال من المغاربة ويجعل حقوقهم الاجتماعية تحت رحمة شروط المؤسسات المالية الإمبريالية لعقود طويلة.

وعلى العكس من ذلك، أضيفت إعفاءات ضريبية سخية على القيمة المضافة على المعدات والتجهيزات المقتناة من طرف الأجهزة المكلفة بالدفاع والأمن والحفاظ على النظام العام. وهو ما سيضيع على حزينة الدولة مبالغ مالية كبيرة كان يمكن استعمالها لتحسين الأوضاع الاجتماعية للجماهير الكادحة، علما أن مشروع الميزانية خصص، مثلا، مبلغ 10.8 مليار درهم للحساب الخصوصي المتعلق باقتناء وإصلاح معدات الجيش برسم 2024، بعدما كانت الحكومة خصصت نفس المبلغ لهذا الصندوق سنتي 2022 و2023.

إن شبكة "تقاطع"...تسجل بغضب تجاهل ميزانية 2024 لمطالب الطبقة العاملة وتراجع الحكومة حتى عن بعض التزاماتها السابقة سواء منها المتعلقة بإحداث مناصب شغل كافية أو الزيادة في الأجـور وتحسين ظروف العمل...

3 - هل لديكم، كشبكة "تقاطع"، مقترحات ذات طبيعة اجتماعية في مشروع الميزانية؟

إن شبكة "تقاطع"، التي سبق أن عبرت عن مواقفها من الأوضاع الاجتماعية المتأزمة في مناسبات عديدة وخصوصا في عيد الشغل وبالموازاة مع جولات الحوار الاجتماعي، تسجل بغضب تجاهل ميزانية 2024 لمطالب الطبقة العاملة وتراجع الحكومة حتى عن بعض التزاماتها السابقة سواء منها المتعلقة بإحداث مناصب شغل كافية أو الزيادة في الأجور وتحسين ظروف العمل. ذلك أن تحليل سريع لحجم وتوزيع المناصب المحدثة يكشف الخلفية الطبقية لواضعي الميزانية بحيث فضلا عن هزالة هذا العدد (30.034 منصب) فإن وزارة الداخلية وإدارة الدفاع تستحوذان على حوالي نصف هذه المناصب (14944) بينما لا تحظى وزارة "الاندماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات" سوى ب 60 منصبا أي 0.2 من مجموع المناصب. هذا التوزيع يدل على تعميق الطابع القمعي للدولة وإضعاف دورها الاجتماعي وسيؤدي بالتالي لتوسيع الخصاص المتراكم في عدد مفتشي الشغل وأطباء الشغل ومهندسي الصحة والسلامة. لذا أذكر بنداء شبكة "تقاطع" إلى مكونات الحركة النقابية والحقوقية والمدنية من أجل توحيد الفعل النضالي وخلق ميزان قوى كفيل بالضغط على الدولة قصد الاستجابة لمطالب الطبقة العاملة بدءا بتشغيل المعطلات والمعطلين والزيادة العامة في الأجور وتحسين ظروف العمل. هذا التطور الضروري في الفعل النقابي يتطلب العمل على حماية الحريات النقابية وضمان حق الإضراب وتقوية جهاز تفتيش الشغل للسهر الفعلي للسهر على تطبيق مدونة الشغل ومجموع معايير الشغل في مواقع الإنتاج. وقبل ذلك يجب الضغط على الحكومة والباطرونا لتنفيذ الاتفاقات الاجتماعية السابقة عبر المصادقة على الاتفاقية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وباقي اتفاقيات الشغل الدولية وإلغاء القوانين المعادية لحقوق الشغيلة وفي مقدمتها الفصل 288 من القانون الجنائي وتوحيد الحد الأدنى للأجور في القطاعين الصناعي والفلاحي ووضع حد لفضيحة تجميد آلاف الأحكام الصادرة ضد المشغلين الخارجين عن قانون الشغل. ولأن مطالب الشغيلة المغربية تتراكم سنة بعد أخرى فقد طالبت شبكة "تقاطع" بإقرار حوار اجتماعي فعلي منتظم ومثمر مع مكونات الحركة النقابية بدءا، الآن، بالتفاوض مع ممثلي الشغيلة التعليمية التي تخوض معركة تاريخية من أجل سحب النظام الأساسي التراجعي الجديد واحترام كرامة نساء ورجال التعليم عبر تحسين أجورهم وشروط العمل بشكل عام، والإسراع بإنصاف آلاف العاملات والعمال الذين يخوضون معارك طويلة أذكر من بينها على سبيل المثال: تعاونية كوباك بسلا ومعمل سيكوميك بمكناس...

فلسطين: شعب يقاوم وأنظمة تساوم..

المصطفى خياطي

كان الهدف والطرح الصهيوني / الأمريكي خلال العدوان البربري الهمجي على فلسطين هو القضاء على المقاومة وتحديدا حماس، ثم تهجير سكان غزة نحو سيناء. إلا أن الخطوة التي كانت متفق عليها لقيت إحراجا لدى الحكام العرب بسبب فظاعة الهجوم على المستشفيات، وهي العمليات التي احدثت صدمة واستفزت الرأي العام الدولي وشعوبه بمختلف انتماءاتها و في كل دول العالم.

فبعد شهر ونصف من الإجرام والإرهاب والقتل السادي الفاشي الذي اقترفه كيان لقيط محمي من طرف الامبريالية والرجعية، وأمام ما أبداه الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة من صمود ميداني وشعبي غير مسبوقين، فشلت الآلة الإجرامية الصهيونية في الزحف برا على أراضي غزة خلال العمليات العسكرية البرية، حيث كانت المقاومة بذهائها وتمرسها وعقيدتها الحربية الثابتة بالمرصاد إذ أبدت شجاعة شرسة وصفها المحللون العسكريون بالدرس البليغ المستفاد في حرب الشوارع التحررية.

كانت إذن المرحلة الأولى في نوايا أمريكا تجاه قطاع غزة هي الضغط المبالغ فيه لدفع السكان إلى الهجرة والنزوح نحو سيناء، ولهذا الغرض كانت ستعقد قمة رباعية – غير معلن جدول أعمالها الحقيقي – تضم مصر والأردن وأمريكا والكيان الغاصب، لكن مجزرة مستشفى المعمداني تسببت في الإلغاء أو التأجيل، ولذر الرماد في العيون، تم عقد قمة عربية / إسلامية، كانت نتائجها مخزية ومذلة، إذ كان بيانها الختامي بمثابة رسالة نعي لما يسمى "أمة عربية". في ذلك الحين قيل انه تم تسريب وثيقة استخباراتية صهيونية تحتوي على تفاصيل المخطط الرامي إلى التطهير العرقي، وإمداد اللاجئين بالمساعدات في مكان لجوئهم (سيناء) وهو الدعم الذي كانت ستوفره أمريكا وبعض الدول العربية التي لها مصلحة في اجتثاث حركة حماس ومحاصرة إيران.

وهذا لم يكن سريا لأنه تم التصريح به في أكتوبر الماضي من طرف احدد الممثلين السابقين للكيان لدى الأمم المتحدة، حيث قال ان رغبة الكيان لا تقتصر على مساعدة مصر فقط لاستقبال المُهجرين بل يطمع في تطوع دول أخرى لاستقبال أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين.

ما الذي حدث في المحيط العربي، وخصوصا داخل دهاليز سلطاته وحكامه منذ ثمانينات القرن الماضي إلى الآن؟

نشهد فعلا على عدة تحولات داخلية وخارجية عملت على تفكيك بعض الروابط القومية تجاه القضية الفلسطينية والمقدس فيها مثل الأرض والعاصمة القدس وحق العودة... وهو التفكك القومي الذي انطلق بعد حرب أكتوبر 1973 واتفاقية كامب ديفيد 1978. و في وقت كان الشعب الفلسطيني في الداخل و في المخيمات يقاوم و يواجه الآلة الصهيو أمريكية بصدور عارية و الحجارة و البنادق، دخلت الأنظمة في مسلسل التسوية المفروضة بتخطيط غربي و مبادرة سعودية (1982 و 2002) و مبادرات عربية أخرى بالتناوب، و قبل التأكد من التزام الكيان بوقف الاعتداءات و والتقتيل و الاعتقال و الاستيطان و هدم البيوت و اقتلاع الأشجار، قبل ذلك و إبان، تهافت عدة دول عربية إلى عقد اتفاقيات التطبيع بالسر تارة و بالعلن تارات أخرى، و بركت هذه المسارات الخيانية بعد انخراط منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاق أوسلو 93 المجحف. وهو المسار الذي كان مدخلا لقمع الأصوات الفلسطينية التحررية واعتقالها واغتيال ها. وقد ازداد الموقف العربي الرسمي اندحارا بعد 2011 اي بعد ما سمي "ربيع عربي" وفشل بعض السيرورات الثورية بعودة فلول الأنظمة المخلوعة والبائدة، وشرعت في منع وقمع التنظيمات والحركات الداعمة لفلسطين ومقاومتها. و من جهة أخرى انفجرت في هذه البلدان و تعمقت الأزمات الاجتماعية و تم إغراق الشعوب في دوامة الفقر و ضمان لقمة العيش بسبب الغلاء و التضخم و ضرب الخدمات الاجتماعية الأساسية، و تسويق و تهويل مشاكل الحدود و السيادة و بقايا الاستعمار و صراع الطوائف و التهافت على السلطة و جعلها بواسطة الإعلام أولويات مقدسة لهذه الدول، ثم تسخير الأبواق لتسويق مسألة التطبيع كمخرج من هذه الأزمات المفتعلة، إذ أصبح هذا الوهم سم تتناوله عامة الناس على مائدة البرامج الإذاعية و التلفزية و جعل من القضية الفلسطينية مسألة ثانوية بل و هامشية في اهتماماتهم. لكن ما برهن عليه الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة منذ انتفاضة أطفال الحجارة وصولا إلى طوفان الأقصى، فنّد الاطروحة الصهيو/امبريالية وسيعيد الصراع إلى نقطة الصفر بمسافة الصفر.

كوبا تتضامن مع فلسطين

محافظة سينفويغوس "لؤلؤة الجنوب" في وسط جزيرة كوبا، عن تضامنهم مع فلسطين، خلال مسيرة جابت شوارع المدينة، وتجمعت في حديقة خوسى مارتي، للمطالبة بالعدالة وإدانة العدوان الذي ترتكبه قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد فلسطين.

ترأس المنبر التضامني كل من ماريدي فرنانديز لوبيز، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي، والسكرتيرة الأولى للمنظمة السياسية في المحافظة، وأنجيليكا ماريا تشورينس فرنانديز، عضو مجلس الدولة بجمهورية كوبا وألكسندر كورونا كوينتيرو حاكم المحافظة.

كذلك شارك مندوبون عن الحزب والحكومة والشبيبة الشيوعية، وجمعية المحاربين القدامى، والمنظمات الجماهيرية، والقوات المسلحة الثورية ووزارة الداخلية. كما شارك فنانون كوبيون عن وقوفهم إلى جانب أبناء القطاع، من خلال موسيقاهم ورقصهم، ليعبروا عن رفضهم لجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها الصهيونية في قطاع غزة، والتي راح ضحيتها أكثر من 13 ألف إنسان حتى الآن، معظمهم من النساء والاطفال.

والقيت الكلمات التالية:

الدكتورة ماريتزا رودريغيز جافين أخصائية المنهجية في قسم الدراسات العليا بجامعة راؤول دورتيكوس تورادو للعلوم الطبية، رفعت صوتها عاليا لصالح الأطفال الذين يعانون من الخوف واليأس والموت.

خورخي ميساس هيرنانديز، سكرتير اتحاد الشبية الشيوعي في البلدية الرئيسية للمحافظة، أكد التزام الشباب الكوبي بالمشاعر الأممية والتضامنية التي غرسها القائد الأعلى فيدل كاسترو روز مع القضايا العادلة ومنها فلسطين.

تحدث جوناثان ساريا بيرنال، طلائعي المدرسة الابتدائية "الفدائي البطل" تشى غيفارا باسم زملائه مخاطبا أصدقاءه في غزة المحرومين من الحق في التعليم.

كذلك تحدث روبرتو كارلوس كويلار سوكو، الرئيس الإقليمي لاتحاد طلاب المدارس الثانوية ويوانا بيدرا ساريا والأستاذة في جامعة سينفويغوس منددين بالجرائم الصهيوني والمطلبة بوقفها الفوري لصالح ان يعم السلام العالمي.

الكلمات الأخيرة ألقاها يوسف أبو الرب، الطالب الفلسطيني الوحيد في سينفويغوس، وهو في السنة السادسة من دراسة الطب في جامعة "راؤول دورتيكوس تورادو"، الذي عبّر قائلاً: "نحن لسنا إرهابيين ولا حيوانات"، نحن ندافع فقط عما هو لنا وما أخذته منا الدبابات والجرافات....

من وحي الأحداث

الشرق الأوسط المدجج بالقواعد

التيتي الحبيب

في أوج النضال التحرري للشعوب تأسست أولى القواعد العسكرية بفلسطين وهي "دولة إسرائيل"، باعتبارها قاعدة عسكرية قائمة الذات، تتوفر على مستوطنين ومستوطنات يمتهنون مهنة الجنود ويمتهنون دور العمال والعاملات والفلاحين والفلاحات وجميع المهن والحرف كلما تتطلب التطور ذلك. هذه القاعدة العسكرية/الدولة قامت من اجل تأمين الحضور العسكري الدائم للامبريالية بالمنطقة، وكانت وظيفتها التغلغل السرطاني بالمنطقة وعرقلة المد التحرري لشعوب الشرق الأوسط.

بعد التحكم المالي والاقتصادي في الشرق الأوسط، وبغرض التحكم في الطرق البحرية والجوية الرابطة بين الأمريكتين وأوروبا وآسيا، تم تأسيس نمط جديد من القواعد متخصصة في مجالات اقتصادية وتجارية ومالية، إنها اكبر واهم من المناطق الحرة. وفي رأس قائمة هذه القواعد بمنطقتنا يمكننا ذكر الإمارات العربية المتحدة ذات السبع إمارات المتخصصة في مهام محددة لكل واحدة منها ووضع على رأس كل واحدة منها شيخ من آل نهيان كعملاء ووكلاء الامبريالية والصهيونية هناك.

وأخر نوع من هذه القواعد ذات التخصص في قسمة العمل الامبريالي وبخلفية عسكرية إعلامية يمكن ذكر قطر. فمن كونها كانت إمارة متخلفة يعيش أمراؤها على ريع الغاز والبترول وإنفاق الثروات على حاشيتهم وعبيدهم، تحولت هذه الإمارة في رمشة عين إلى قاعدة عسكرية أمريكية، والى مركز إعلامي تبث منه الخطابات الاسلاموية برعاية الإخوان المسلمين، وعبر أكبر محطة تلفزيونية على الصعيد العالمي فاقت قنوات أمريكية وانجليزية، بل سلمت تلك القنوات العالمية أهم خبراتها وطواقمها البشرية لقناة الجزيرة التي تبث بالعربية والانجليزية، وتغطى كل مجلات الإعلام السياسي والرياضي والثقافي والاقتصادي. أصبحت قطر محط أنظار العالم، وعلى أرضها تجري أهم واعقد المفاوضات والندوات والحوارات، وبطولة العالم في كرة القدم. أليست قطر بلد اقل من 200 ألف نسمة هي من تولت تنظيم المفاوضات الأخيرة بين الكيان الصهيوني وحماس بمشاركة مصر بلد 100 مليون نسمة؟

إن تواجد كل هذا العدد من القواعد بمنطقتنا لهو دليل أكيد على الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة. وهو كذلك الترجمة الجديدة للاستعمار الجديد وتوجه الامبريالية إلى غرس وكلاء لها يقومون برعاية مصالحها مع تحميلهم تكلفة كل ما تقتضيه هذه المهام في إطار الصراع الجيواستراتيجي وفي ذات الوقت منع قيام الثورات الشعبية وقد تواترت الإشارات وقامت الهبات على شكل سيرورات ثورية قد تطيح لا محالة بمصالح وممثلي الامبريالية بما فيها القاعدة الصهيونية القائمة على أرض فلسطين.